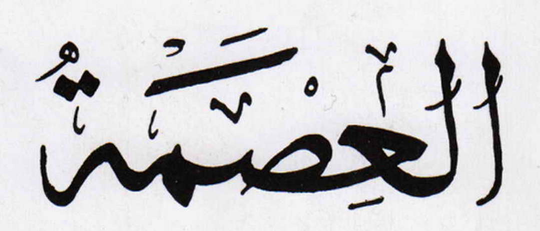


بحث مفصل في عصمة الأنبياء والائمة (ع)

تأليف

الشيخ احمد بن زين الدين الأحسائي

طبع على نفقة المرحوم

الحاج

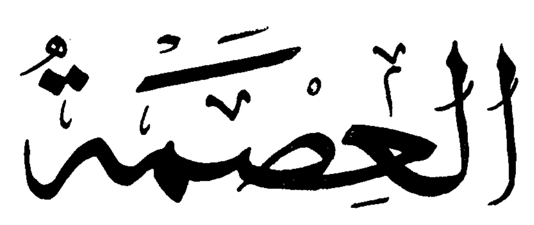
عبد الله درويش العرادى



العصمة

للشيخ احمد بن زين الدين الاحسائي

المتوفي سنة ١٢٤١ هـ



بحث مُفصَّل في عِصمة الأنبياء والائمّة (ع)

تأليف

الشيخ احمد بن زين الدين الأحسائي

طبع على نفقة المرحوم
الحاج
عبد الله درويش العرادى

بعض

مراجع ترجمة المؤلف

١ ـ روضات الجنات : السيد محمد باقر الخوانساري

٢ ـ طبقات اعلام الشيعة : اغا بزرك الطهراني

٣ ـ شيخ احمد احسائي : مرتضى مدرسي جهاردهي

٤ ـ ريحانة الأدب : المدرس الخياباني

٥ ـ دليل المتحيرين : السيد كاظم الرشتي

٦ ـ سيرة الشيخ احمد الاحسائي : الدكتور حسين محفوظ

٧ ـ ترجمة الشيخ احمد الاحسائي : محمد طاهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله جزيل النعم والآلاء ، وجميل الافضال والعطاء ، وحسن البلاء ، وجليل العظمة والكبريـاء ، وصلى الله على محمد وآله النبلاء ، الذين خصهم بالعصمة والولاء ، وجملهم باكمل الثناء ، وجعلهم ملوك الدنيا والآخرة والأولى ، صلى الله عليه وعليهم ما دامت الأرض والسماء

أما بعد فيقول العبد المسكين احمد بن زين الدين الاحسائي ان حامي حوزة المسلمين . . . الشاه محمد علي ميرزا الشاه زادة . . . قد امر محبه وداعيه ان يكتب شيئاً في بيان العصمة وثبوتها لأهلها عليهم السلام ، ونفى ما ينافي ذلك وما يرد عليه ، وفي ذكر رجعة محمد وأهل بيته الطاهرين وخواص شيعتهم ومواليهم وأعدائهم ، وذكر علاماتها وأحوالها وذكر ما ورد فيها . فاجبته الى ذلك مع قلة البضاعة وكثرة الاضاعة وتشتت الخاطر بدواعي الأعراض وموانع الأمراض بناء على الاتيان بما يحضر من هذه الامور لأنه من جهة كثرة الموانع هـو المقدور اذ لا يسقط الميسور بالمعسور والى الله ترجع الأمور .

ورتبت بيان كل واحدة من المسألتين على مقدمة وفصول وخاتمة تقريباً للوصول الى المحصول .

المقدمة

قيل العصمة في اللغة المنع ، ومنه قوله تعالى : « والله يعصمك من الناس » (١) أي يمنعك منهم فلا يقدرون عليك وقوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله » (٢) أي التجأوا الى الله بطاعته ، وحبل الله هو القرآن . وقيل بعهد الله يرجع الى معنى الامتناع بالله ، وبحبله الى القرآن أو بعهده اليهم بما أمرهم به من طاعته بالقيام بأوامره ونواهيه من معاصيه وسخطه وعقابه .

والمعصوم هو الممتنع من جميع محارم الله كما روى ، وروى عن علي بن الحسين عليهما السلام : « الامام من يكون معصوماً وليست العصمة في ظاهر الخلقة فتعرف ، قيل فما المعصوم ؟ قال عليه السلام : « المعتصم بحبل الله وحبل الله هو القرآن لا يفترقان الى يوم القيامة ، والامام يهدي الى القرآن والقرآن يهدي الى الامام وذلك قوله تعالى : « ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم » (٣) .

— وفي الاصطلاح : العصمة على ما اختاره العدلية هي اللطف المانع للمكلف من ترك الواجبات وفعل المحرمات يفعله الله به غير سالب للقدرة على خلاف مقتضى ذلك اللطف والا لم يكن مكلفا ، ولم يستحق مدحاً ولا ثواباً ، بل ذلك اللطف موجب لسلب الداعية المستلزمة

(١) و (٢) سورة المائدة الآية ٧١ ـ ١٠٣ .
(٣) سورة بني اسرائيل الآية ٣ .

لأحدهما . وهذا حاصل ما قرروه في قواعدهم .

وعند الاشاعرة العصمة الا يخلق الله في المعصوم ذنباً . ولأجل غرض لهم في ذلك كما يأتي خصوه بكونه من الكبائر كالكفر وسائر الكبائر ، ومن الصغائر الدالة على الخسة والرذالة كسرقة حبة أو لقمة مما ينسب فاعله الى الدناءة والخسة والرذالة ، وذلك بناء على أصلهم من استناد جميع الأشياء كلها الى القادر المختار .

وعند الحكماء العصمة ملكة تمنع الفجور ناشئة من العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات . وتتأكد في الأنبياء بتتابع الوحي اليهم بالأوامر الداعية الى ما ينبغي والنواهي الزاجرة عما لا ينبغي .

وعلى تعريف العدلية بان العصمة تستلزم سلب الداعي الذي هو الميل والارادة لا سلب القدرة معه انما يتم على رأي من يقول ان القدرة لا يدخل في مفهومها الارادة ، وانما هي الصفة التي بها يقع التأثير عند انضمام الارادة اليها كما هو الحق في المسألة ، لأن الارادة هي داعي القادر الى الفعل الذي هو التأثير . واما على رأي من يقول ان القدرة هي مجموع ما يتوقف عليه التأثير ومنه الارادة فلا يصح قولهم غير سالب للقدرة ، لأنه ان لم يسلب القدرة لم يستلزم سلب الداعي لدخوله في مفهوم القدرة ، وإذا لم يستلزم ذلك اللطف سلب الداعي لم تتحقق العصمة ، بل يكون المكلف مع ذلك مقارفاً للذنوب أو طالباً لها محباً ، وان سلب القدرة لم يتوجه اليه الخطاب . وكذلك ان سلب الارادة استلزم سلب القدرة لرفع المركب برفع بعض اجزائه .

وعلى تعريف الاشاعرة انه اذا بنوا ذلك على اصلهم من استناد جميع الأشياء الى القادر المختار عز وجل فيقال لهم : هل الكسب الذي اثبتوه للعبد والمباشرة أللذين هما علة ترتب الثواب والعقاب مخلوقان لله ليس للعبد فيهما صنع ام لا بل هما صادران من العبد باختياره ؟ فان جعلوهما

مخلوقين لله تعالى كغيرهما من الأشياء ليس للعبد فيهما صنع امتنع تكليف ذلك المعصوم وإنما يتحقق عدم خلق الذنب فيه مع اقتضائه ذلك بالتكليف لو لا العصمة . فاذا لم يتحقق التكليف لم يتحقق عـدم خلق الذنب مع عـدم مقتضيه ، وكون افعاله تعالى غير معللة بالأغراض كما يزعمون أو تجويز التكليف بالمحال وبما لا يطاق لا تقتضي جواز ذلك لأنه فرع التكليف والتكليف فرع تحقق الانية .

وإذا كان كل شيء من الله تعالى من غير اعتبار شيء من قابليات المكلف سقط اعتباره خصوصاً في الانية فافهم . وان كانا صادرين عن المكلف باختياره ليصح نسبة ترتب الثواب والعقاب الى المكلف اقتضيا طـاعة أو معصية بنسبة اعتبـارهم . فيلزم في تعريف العصمة بنسبة اقتضائهمـا ذلك اعتبار تعريف العدلية مـع ان العصمة معنى وجودي وهم عرفوه بالعـدمي وعلى تعريف الحكماء انه نـاقص يحتاج الى قيد وهو ان يقال : ملكة تمنع الفجور منعاً غير سالب للقدرة الخ .

ثم انا نقول أن الملكة في تعريف الحكماء ثمرة اللطف في تعريف ألعدلية وقول الحكماء ناشية من العلم الخ . ليس بشيء لأن العلم لا يثمر تلك الملكة إلا أن يراد به العلم الحقيقي وهو المقترن بالعمل بحيث لا يتخلف عنه في حال . فحينئذ يكون صورة للعصمة ومادتها طلب الله سبحانه من المكلف وهدايته وروحهـا ذلك اللطف . فعلى ظاهر القول يكون تعريف الحكماء مع اعتبار القيد اقرب لاشتماله على الجنس القريب . واما تعريف العدلية فاولى ان يكون رسما .

وحاصل القول الصواب في تعريفها : « انها ملكة ربانية تمنع من فعل المعصية والميل اليها مع القدرة عليها » .

فصل

اعلم ان الله سبحانه خلق الأشياء بفعله على حسب قوابلها لفعله بمعنى انه احدث موادها لا من شيء، اعني وجوداتها. وصورها كما قبلت يعني انه تعالى ركب صورتها على حسب قوابلها، فمن لطفت مادته ورقت لشدة نوريتها وقربها من المبدء الفياض الذي هـو مشية الله وفعله تلاشت انيتها وضعفت بحيث لا تكاد تنافي هيئة فعله، فلا تبدو عنها هيئة تخالف هيئة فعله. فلا يقع لها متعلق اقتضاء غير ما اقتضته هيئة مشيته. فلا يريد ذلك المخلوق غير ما يريد خالقه كما قال تعالى: « وما تشاؤن إلا أن يشاء الله » (١) وهو معنى قول علي عليه السلام: « فجعلهم السن ارادته ». يعني ان ارادته تعالى تنطق بهم. فقولهم قوله تعالى وفعلهم فعله عز وجل وهـو معنى قولهم عليهم السلام: « نحن محال مشية الله ».

وفي زيارة الحجة عليه السلام عن ابي جعفر محمد بن عثمان العمري: « مجاهدتك في الله ذات مشية الله ومقارعتك في الله ذات انتقام الله وصبرك في الله ذو انات الله وشكرك لله ذو مزيد الله ورحمته ». وفيها بعد هذا: « والقضاء المثبت ما استأثرت به مشيتكم والممحو لا ما استأثرت به مشيتكم ». فكان بعناية الله ولطفه عن قابليته سابقاً لكل من لم يكن كذلك.

وقولي بعناية الله ولطفه اريد منه انه تعالى لطف بذلك العبد لسبق

(١) سورة الدهر الآية ٣٠

عناية الاختصاص فراضه بقابليته حتى بلغ به اعلى مقام القرب من رضوانه كما في الزيارة التي رواها ابن طاووس والشيخ محمد بن مشهدي والشيخ المفيد في الثناء على اهل البيت عليهم السلام الذين هم اهل هذه المرتبة التي نحن بصدد بيانها وفيها :

« لا يسبقكم ثناء الملائكة في الاخلاص والخشوع ،ولا يضادكم ذو ابتهال وخضوع انى ولكم القلوب التي تولى الله رياضتها بالخوف والرجاء وجعلها اوعية للشكر والثناء وأمنها من عوارض الغفلة وصفاها من شواغل الفترة بل يتقرب أهل السماء بحبكم وبالبراءة من أعدائكم وتواتر البكاء على مصابكم والاستغفار لشيعتكم ومحبيكم الخ .

فكانت فطرة هذا العبد على هيئة فعله تعالى ومحبته . فحين توجه أليه أمر ربه كان ميل فطرته وداعي صورته العينية مطابقاً لمحبة الله وارادته وأمره مع دوام الرياضة والتربية عن حقيقة ما هو أهله بالتوفيق والتسديد وعدم التخلية الى نفسه في كل حال . فتكون وتحقق وثبت واستقر عن ذلك اللطف والعناية والرياضة والتربية المصاحبة للتوفيق والتسديد وعدم التخلية ، مع مطابقة تلك الفطرة لفعل الله وإرادته ومحبته : ملكة ربانية تمنع من فعل المعصية والميل اليها مع القدرة عليها . لكون تلك العنايات والألطاف والرياضات والتربيات والتوفيقات والتسديدات جارية لذلك العبد بقابليته وحقيقة ما هو اهله كما اشار اليه تعالى في قوله : « الله أعلم حيث يجعل رسالته » (١) .

وذكر امير المؤمنين صلوات الله عليه في الثناء على النبي صلى الله عليه وآله في خطبة يوم الغدير والجمعة كما رواه الشيخ في المصباح قال عليه السلام : «واشهد ان محمداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله استخلصه في

(١) سورة الانعام الآية ١٢٤ .

القدم على سائر الامم على علم منه انفرد عن التشاكل والتماثل من ابناء الجنس وانتجبه امراً وناهياً عنه . اقامه في سائر عالمه في الاداء مقامه اذ لا تدركه الابصار ولا تحويه خواطر الأفـــكار ولا تمثله غوامض الظنون والاسرار لا إله إلا هـو الملك الجبـار . قرن الاعـتراف بنبوته بالاعتراف بلاهوتيته واختصه من تكرمته بمـــا لم يلحقه فيه احد من بريته فهو اهل ذلك بخاصته وخلته ، اذ لا يختص من يشوبه التغيير ولا يخالل من يلحقه التظنين الخ .

فابـان عليه السلام ان استخلاص الله تعالى له واختصاصه به انما هو لانفراده عن التشاكل والتماثل من ابناء الجنس ، وذكر علة ذلك فقال : لأنه عز وجل لا يختص من يشوبه التغيير ولا يخالل من يلحقه التظنين وهو المراد مما اشرنا اليه من تحقيق تلك الملكة وبيان منشئها فتفهم ما ذكرناه وما ذكر عليه السلام في هذه الخطبة .

وقولي ملكة ربانية لبيـان نشوء هـــذه الملكة على مقتضى تلك التربيـات والرياضيات والألطاف الربانية ، وهذه الملكة هي العصمة .

فاذا عرفت ما ذكرنا لك في بيانها تبين لك ما في التعـــاريف الثلاثة السابقة لعدم انطباقها على ما ذكرنا بيانه ومنشئه .

فصل

العصمة تجمع الكمالات لانطواء جميع الكمـالات فيها باعتبـار عموم دائرتها واحاطتها بجميع الصفات والافعال من الجهة العليا وهي جهة التلقي من الفيض الالهي لقوة استعدادها لذلك . ومن الجهة السفلى

وهي جهة الأداء والتبليغ وتربية الرعية وعمارة مدينة الكون والنظام لأنها هي العدالة المطلقة الامكانية المستلزمة لحفظ النسبة الأيجادية الالهية بين جميع الموجودات على ما هي مذكورة به في العلم الامكاني من نفس الأمر . والى هذه العدالة المطلقة الامكانية التي هي العصمة الاشارة في قوله عليه السلام : « بالعدل قامت السماوات والأرض » . وروى في حديث اخر : « بالعدول قامت السماوات والأرض » . يعنى بالعدول اصحاب تلك العدالة المطلقة التي هي العصمة ، لأنهم يسيرون في اعمالهم واحوالهم وأقوالهم وأفعالهم على مقتضاها من حفظ النظام وعمارة المدينة بحفظ النسب القيومية الألهية بين الأشياء كلها التي بها يرتفع الفساد من ساير البلاد . فهي عند المحققين تقتضي امور :

الأول : صدق الأقوال في كل المواطن .

الثاني : حسن الأفعال في جميع الأعمال .

الثالث : صحة الأحوال واستقامتها على مقتضى العدل .

الرابع : ملازمة المراقبة والتلقي من الجهة العليا .

الخامس : مداومة شهود العليا قبل السفلى ومعها من غير انتقال البصيرة ولا التفات السريرة .

السادس حفظ الحقوق عن التعطيل والتعطل .

السابع حفظ نظام المعاش والمعاد عما يوجب اختلالهما بحسب الامور العقلية والشرعية في التمام والكمال ، وتلزمها أوصاف حميدة شريفة يتصف بها من اتصف بهذه الملكة كالعقل الكامل والعلم والحلم والخير والأيمان والتصديق والرجاء والعدل والرضاء والشكر والتوكل والرأفة والرحمة والفهم والعفة والزهد والرفق والرهبة والتواضع والتؤدة والصمت والاستسلام والتسليم والصبر والصفح والغناء عن الخلق والفقر

الى الخالق سبحانه والتذكر والذكر والحفظ والتعطف والقنوع والمواسات والمودة والحب والصدق والحق والأمانة ، والاخلاص والشهامة والشجاعة وقوة الرأي وحسن الخلق ، والفهم والمعرفة والمداراة وسلامة الغيب والكتمان والصلاة والزكاة ، والصوم والحج والجهاد ، وصون الحديث عن النميمة وبر الوالدين والحقيقة والمعروف والستر والتقية والانصاف والتهيئة والنظافة والحياء والقصد والراحة والسهولة والبركة والعافية والقوام « بفتح القاف » والحكمة والوقار والسكينة والسعادة والتوبة والاستغفار والمحافظة والدعاء والنشاط والفرح والالفة والكرم والسخاء وسلامة الخلقة من العيوب المنفرة للطباع كالجذام والبرص وتشويه الصورة وامثال هذه من الصفات الحميدة الشريفة .

وتلزمها الطهارة والنزاهة عن اضداد تلك الأوصاف الحميدة لأن كل صفة من تلك الأوصاف الحميدة تكون فيها انما تكون في أعلا مراتبها واكملها فلا يجامعها شيء من ضدها . فان قلت أن مراتب هذه الملكة متفاوته تفاوتاً لا يكاد يتناهى فلو لم يكن في الرتبة الناقصة شيء من ضدها لما كانت ناقصة بل تساوى العليا ؟ قلت : ان السفلى ليست ناقصة في رتبتها ليلزمها شيء من ضدها ، بل هي كاملة في رتبتها كمالا لا يتحمل شيئاً من ضدها لأن الضد انما يظهر في رتبته من النقصان المتحقق في تلك الرتبة ونقصانها بالنسبة الى ما فوقها لا يصلح أن يكون محلا لضدها لأنه محل لضد ما فوقها فلا ينسب اليها مع كمالها وعدم صلوح محلها محلا له ، فهي كاملة وتزداد بدوام المدد كمالا وهكذا بلا نهاية ، كما أمر الله سبحانه نبيه صلى الله عليه وآله بطلب زيادة علمه مع كماله فقال تعالى : « وقل رب زدني علماً » (١) وهذا الطلب حاصل له أبد الآبدين .

---

(١) سورة طه الآية ١١٣ .

فصل

اعلم انه قد اختلف في متعلق العصمة ما هو فقال الجمهور ان متعلقها الأداء والتبليغ لأنه المقصود منها ، فلا تجب العصمة إلا لأجله اذ لولا حاجة المكلفين الى ذلك لم توجد ، لأن تكليفهم متوقف على معرفة ما كلفوا به ، وهذه المعرفة متوقفة على أخبار الواسطة المبلــغ عن الله وحصول المعرفة عن أخبار الواسطة متوقف على صدقه ، وصدقه متوقف على العصمة فوجبت لذلك .

وقال الأكثر من المحققين أن متعلقها مجرد استعداده لقبول الفيض من الحق سبحانه عليه الذي من جملته الأداء والتبليغ ، لأن الاستعداد شرط في حصول التبليغ والأداء وهو مرتبة الولاية المطلقة السابقة على مرتبة النبوة التي معناها الأداء والتبليغ ، فتكون العصمة سابقة على وقت الأداء ، ضرورة تقدم الاستعداد على ذلك ، ومرتبة الولاية هي مرتبة القرب الحق الموجبة للفيض والاستفادة منه ومن مقربي حضرته على مراتب الاستعداد فيجب ان يكونوا متخلقين باخلاقه موافقين له في جميع الأفعـال ، فلا يحبون إلا ما يحب ، ولا يكرهون إلا ما يكره وذلك هو عين العصمة المطلقة .

أقول : ظاهر قول هؤلاء ان متعلقهـا مجرد استعداده لقبول الفيض من الحق سبحانه عليه الذي من جملته الأداء والتبليغ . ان المراد منه صفة الموصوف بها ، بمعنى ان اتصافه بها هو ذلك أو ما يلزم عنه ، بقرينة تعليلهم اعني قولهم : لأن الاستعداد شرط في حصول التبليغ منه والأداء

بمعنى مطلق التعلق سواء كان تعلق التلقي من الفيض أم تعلق التبليغ منه وأداء المتلقي عنه الى المكلفين .

وظاهر قولهم مرتبة النبوة التي معناها الأداء والتبليغ ينافي الأول ، لأن قولهم فتكون العصمة سابقةعلى وقت الأداء ضرورة تقدم الاستعداد على ذلك ، ينافي قولهم الذي من جملته الأداء والتبليغ . وكأنهم أرادوا مطلق الوصف سواء كان لذات العصمة أو الحال محلها أي المتصف بها أو لمتعلقها من المكلفين بما يراد منهم . والأولى ما أشرنا اليه سابقاً ان حقيقتها هي الملكة التي أشرنا الى كيفية بدءها هناك ، وان محلها الذي هو المتصف بها القائم بوضائفها هو ما أشرنا الى نورية مادته وسبقها وقربها من مبدء الفياض والى ضعف انيته وتلاشيها حتى لا تكاد تعتبر في احكام الايجاد ، وان متعلقها من الجهة العليا هو التلقي بذلك الاستعداد ، ومن الجهة الوسطى التي هي المحل وهو المتصف بها هو المشار الى نوع كونه من مادته وصورته المخصوصين ومن الجهة السفلى هو التبليغ والاداء فافهم .

فلو اردنا مجرد التعدد لقلنا الأقوال ثلاثة : قول الجمهور بان المتعلق الاداء والتبليغ . وقول المحققين ان المتعلق ما سمعت مما نقلنا عنهم . وقولي ان متعلقها في الجهات الثلاث ، الأولى التلقي والوسطى القبول والاتصاف والتحمل بذلك الاستعداد والسفلى التبليغ والأداء فافهم .

فصل

والمتصف بها القائم بوظائفها المتحمل لاعبائها انبياء الله ورسله

وخلفائهم وملائكته لأنهم مؤدون الى عباده كما قال تعالى : « جاعل الملائكة رسلاً » (١) وقول علي بن الحسين عليهما السلام في الصحيفة : « وعلى الملائكة الذين من دونهم من أهل سماواتك وأهل الأمانة على رسالاتك » . وقوله عليه السلام : « ورسلك من الملائكة الى أهل الأرض بمكروه ما ينزل من البلاء ومحبوب الرخاء والسفرة الكرام البررة » .

وانما اشترط اتصاف الدعاة الى الله سبحانه فيما يأمر وينهى بما يحب ويكره بالعصمة لتوفر الدواعي الى الاقبال اليهم والثقة باخباراتهم ليتم لهم اللطف باتباعهم . وتكون عندنا مصاحبة لهم كما يأتي من أول العمر الى اخره ليحصل تمام الاقبال وتوفر دواعي المكلفين على الاقبال والتوجه اليهم الذي هو المقصود بالذات من بعثهم . ولهذا اعتبر فيهم اتصافهم بها لاشتمالها على الصفات الحميدة كما تقدم وسلامتها من اضدادها . اذ بسببها يرتسم في نفس كل عارف باتصافهم بها اتصافهم بغاية الكمال ونهاية الجلال الموجب لتعظيمهم واعتقاد نورانيتهم التي من شأنها ان تجذب النفوس اليها وتنجذب انجذاب محبة وعشق كانجذاب الحديد الى المقناطيس . وذلك لأنه قد تقرر في الحكمة من ان النفوس بطباعها منجذبة الى الأنوار محبة لها وعشقاً . وكلما كانت النورانية اتم واكمل كان انجذابها اليها اشد وأقوى .

وانما كان اتصافهم بغاية الكمال ونهاية الجلال لقوة استعدادهم الذي هو مقتضى صفاء نورانية موادهم وتلاشى انيتهم ، حتى برزت صورهم على هيئة مشيته وإرادته تعالى حتى لحقت نواسيتهم بالمجردات واقبلوا على معبودهم بجميع الارادات ، وتخلقوا باخلاقه في جميع الحالات

(١) سورة فاطر الآية ١ .

فظهرت فيهم بمقتضى طهارة ذواتهم وشدة مجاهداتهم ومراقباتهم تلك الملكة اعني (العصمة) فاستحقوا مقام السفارة ومنصب الوساطة ، فالبسهم خلعة الخلافة واقامهم مقامه في عالمه في الأداء الى بريته ، وجعلهم ظاهره في خليقته ، كما رواه جابر بن يزيد الجعفي عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث طويل الى أن قال عليه السلام : « واما المعاني فنحن معانيه وظاهره فيكم اخترعنا من نور ذاته وفوض الينا امور عباده » . الحديث

والمراد بالذات التي اخترعهم من نورها ذات محمد صلى الله عليه وآله يعني من نور ذات له نسبها اليه تعالى تشريفاً وتكريماً على سائر الذوات ، لأنه تعالى خلقهم من نور محمد صلى الله عليه وآله . فاضافه النور الى الذات بيانية ، واضافة الذات الى الضمير بمعنى اللام . والمعنى اخترعنا من نور هو ذات له يملكها ويختص بها وتختص به .

وانما استحقوا الخلافة والسفارة والقيام مقامه تعالى في خليقته في الأداء والتبليغ والترجمة لوحيه تعالى وما انزل من خزائن غيبه على القابلين والمكلفين من امدادات الغيب والشهادة ومن اوامره ونواهيه مما به تمام نظام وجوداتهم ودنياهم ودينهم واخرتهم بهذه الملكة التي هي (العصمة) بعد ان خلقهم لها وطهرهم من الرجس والدنس وراضهم بلطف عنايته حتى كانوا أحق بها واهلها .

ومعنى قولي خلقهم لها هو ما سمعت من لطفه وعنايته بهم وتربيته لهم وتخليقه اياهم باخلاقه . فلما خلقهم لها كما سمعت هنا وسابقاً خلقها لهم بتلك القوابل والاستعدادات الموجبة لايجادها فيهم فتمت كلمته كما شاء فيمن يشاء من خلقه .

فصل

المتصفون بهذه الصفة كانوا لله سبحانه بجميع افكارهم وانظارهم وأقوالهم وأحوالهم وأعمالهم وأفعالهم وحركاتهم وسكناتهم. فهم بكليتهم وظاهرهم وباطنهم مقصورون على طاعة الله ، محبوسون على محبته ورضاه لا يريدون إلا ما يريد ، بل لا إرادة لهم غير إرادته. وذلك لما تقدم من صفاء حقائقهم وتربيته اياهم بالطافه وتوفيقاته وتأييداته وتسديداته واختصاصه إياهم بعصمته.

فان قلت قد جاء في الكتب المنزلة وصفهم من الحق تعالى بما يخالف ما ذكرتموه من وقوع بعض المعاصي والهفوات ومن معاتبته سبحانه لكثير ممن اتصف بتلك الملكة. وقد قلتم ان الفائدة في بعثة الأنبياء والرسل وسائر الوسايط والسفراء بين الله سبحانه وبين خلقه تصديقهم والثقة باخبارهم واتباعهم والميل اليهم والقبول منهم فيما يدلون على الله سبحانه وعلى ما يرضيه من الأعمال الظاهرة والباطنة. ولا يتم ذلك إلا بعصمتهم لأنها تمنع من كل ما ينفر عنهم ، وتوجب كلما يقرب من تصديقهم والثقة من اخبارهم. ووقوع تلك التقصيرات منهم وعتابهم على تقصيراتهم ينافي مقتضى العصمة ويوجب التنفير منهم. وكل هذا ينافي فائدة بعثتهم.

قلت : ان تلك الظواهر الواردة في الكتب السماوية والعتابات المروية في حقهم عليهم السلام ليست مقصودة على ما هو المعروف عند ساير الناس ، فان المعروف عندهم ان الشخص اذا عاتب اخر والسيد

اذا عاتب عبده فانه في تلك الحال واجد عليه أو مريد لعقوبته لأجل مخالفته لما أمره به أو نهاه عنه ، لأنه عاص له قادم على مخالفة أمره .

وأما عتاب الله عز وجل فانه ليس من هذا القبيل لأن أنبيائه لا يقدمون على مخالفته ، وان ما يقع منهم بمقتضى الطبيعة البشرية ليس مما نهى الله عنه نهى تحريم ليقال كيف يرجحون داعي الطبيعة البشرية على داعي أمر الله ، وداعي الطبيعة البشرية النفس الأمارة بالسوء ، وداعي أمر الله هو العقل . وأصحاب العقول الكاملة لا يطيعون قرين الشيطان . وانما هو نهى تنزيه وارشاد ، فاذا أراد الله سبحانه أن يرفع نبيه أو وليه الى درجة لم ينلها بالأعمال ، وهو سبحانه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وقد قدر لوليه روحاً من أمره يسدده عن الغفلة والخطا والنسيان فضلا منه تعالى من غير استحقاق من ذلك الولي لأن يسدده ذلك الملك ، وان كان اذا قدّر له فقد وضع المعروف موضعه لأنه بالنسبة الى قابليته صالح لذلك بحيث لا ينافي في تقديره له مقتضى الحكمة . الا ان اعطاءه للقابل نعمة ابتدائية ، كما قال سيد الساجدين : « منتك ابتداء وعفوك تفضل » وقوله : اذ كل مننك ابتداء . فاذا أراد رفع درجته الى ما هو أعلى من مقتضى استعداده بالقابليات الظاهرة والباطنة التي هي الأعمال أمر الملك المسدد ، فغاب عنه ، وهذا معنى ما ورد في مثل ما قال عليه السلام : أن يونس على محمد وآله وعليه السلام وكله الله الى نفسه طرفة عين ، فيقع منه ما شاء الله تعالى بمقتضى بدء شأن ذلك الولي في علم الغيب من التقصير .

لكن لما كان ذلك الولي بقوة الاستعداد وصحة الأعمان ودوام المراقبة لذي الجلال مستقيم الطبيعة كامل العقل مطمئن النفس لم تقع منه المعاصي الكبائر ولا الصغائر لبعده منها اذ ليس للشيطان عليه

سلطان . نعم اذا غاب عنه الملك قد يقع منه خلاف الأولى لأنه ينافي الكمال ولا يستلزم النقصان لانه بتلك الصفات الحميدة ، تام قائم في مقامه ، ومرتبته التي وضعه الله فيها ، فاذا وقع منه خلاف الأولى استوجب العتاب والذم من رب الارباب لعلم ذلك الولي انه مرجوح لا ينبغي له ان يفعله فاذا فعله . مع علمه بذلك عرف من نفسه التقصير واستحقاق العتاب ، لأن الله سبحانه اقامه مقام القدس الذي هو محل الخلافة والسفارة المقتضى لأن يجرى على الحكمة التي هي مقتضى إرادة المولى سبحانه وفعله .

فاذا ورد عليه الذم والعتاب انكسر وأناب ، فاستحق بانكساره وذله واستغفاره وتوبته تلك الدرجة العالية كما قال تعالى : « فظن داود انما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعاً وأناب فغفرنا له ذلك وان له عندنا لزلفى وحسن مآب » (١) ولو لم يغب عنه الملك المسدد له لما وقعت منه الهفوة ولو لم تقع منه الهفوة لم يرد عليه عتاب ولا ذم ، ولو لم يرد عليه ذلك لم يحصل له انكسار في نفسه ، ولو لم يحصل له انكسار لم ينل تلك الدرجة العالية .

ومنه قوله صلى الله عليه وآله لو لم تذنبوا لذهب بكم وجيئى بقوم يذنبون ويستغفرون ويغفر لهم ، وفي تفسير علي بن ابراهيم : فلما اخبر رسول الله صلى الله عليه وآله قريشاً بخبر أصحاب الكهف قالوا اخبرنا عن العالم لذي أمر الله عز وجل موسى ان يتبعه وما قصته ، فأنزل الله عز وجل : واذ قال موسى لفتيه لا أبرح حتى ابلغ مجمع البحرين أو أمضي حقباً (٢) قال وكان سبب ذلك انه لما كلم الله موسى تكليماً وأنزل

(١) سورة ص الاية ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) سورة الكهف الآية ٥٩ .

عليه الألواح وفيها كما قال عز وجل وكتبنا له في الألواح من كل شيء موعظة وتفصيلا لكل شيء(١) رجع موسى عليه السلام الى بني اسرائيل فصعد المنبر فأخبرهم ان الله عز وجل قد انزل التوراة وكلمه قال في نفسه ما خلق الله تعالى خلقا اعلم مني ، أوحى الله عز وجل الى جبرئيل عليه السلام ان ادرك موسى عليه السلام فقد هلك وأعلمه ان عند ملتقى البحرين عند الصخرة رجلا أعلم منك فصر اليه وتعلم من علمه . فنزل جبرئيل عليه السلام واخبره فذل موسى في نفسه وعلم أنه قد أخطأ ودخله الرعب . وقال لوصيه يوشع بن نون ان الله عز وجل أمرني أن اتبع رجلا عند ملتقى البحرين وأتعلم منه . الحديث .

وهذا بما ذكرت لك فانه لما أراد الله أن يجد في نفسه ذلة وانكساراً ، ويعلم انه اخطأ بالتفاته الى غير ما أمر به بأن يمضي اليه ، أمر الملك المسدد أن يغيب عنه ، فلما غاب عنه وجد في نفسه أنه ما خلق الله خلقاً اعلم منه ، فأمر الله تعالى جبرئيل أن يأمره بأن يتعلم من الخضر عليه السلام تنبيهاً له على خطائه وابانه لتقصيره لتحصل له بانكساره وذلته النجاة فقد هلك ، وهكذا يفعل بالمقربين عنده كما يعالج الطبيب المرضى بالكي والفصد والحجامة واسقاء الدواء المر . لأن شفائهم وصحتهم في الا يجدوا لهم شيئاً من انياتهم على حد ما قال تعالى : « ولا يلتفت منكم احد وامضوا حيث تؤمرون » (٢) .

وبهذا ونحوه يظهر لمن عرف أنهم فيما يفعل بهم منزهون عن النقائص والرذائل وإنما يفعل بهم من قبيل الرياضة لهم بأن يحلهم ويعقدهم ويصوغهم ويكسرهم حتى ينال كل واحد منهم اعلى درجات ما

(١) سورة الاعراف الآية ١٤٢ .

(٢) سورة الحجر الآية ٤٥ .

يمكن في حقه كما أوصى شاعرهم التلميذ عند استاده حيث قال :

اعدم وجودك لا تشهد له اثراً ودعه يهدمه طوراً ويبنيه

فتلك العتابات والتوبيخات دالة على عظم شأنهم وجلالة قدرهم عنده لعظيم اعتنائه عز وجل بهم ، فانه قد يعاتبهم ويلومهم على ما ليس بذنب وانما هو تكميل على تكميل وتنزيه لهم عن ملابسة مالا يليق بمقامهم عنده وذلك لما ارتضاهم لمقام الحضور والمشاهدة لزمهم عدم الغفلة فأوحى اليهم : « لا يلتفت منكم احد وامضوا حيث تؤمرون »

فاذا أراد ن أحدهم إلا يلتفت من نفسه بمجاهدته واستعداده ، فعل به ما سمعت ليطلعه على ما سوى الله ويعرفه ذلك ليفر الى الله تعالى من كل ما سواه على حد تأويل قوله تعالى : « لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ، ولملئت منهم رعباً » (١) فتفهم هذا النوع لتنجلي عن قلبك كل شبهة ترد عليه في هذا المقام .

فصل

اعلم انه قد وقع الاختلاف الكثير بين الناس القائلين بالعصمة في متعلقها ووقتها .

فقالت الامامية ان العصمة تصاحب المعصوم وتلازمه من أول عمره الى اخره ويكون بها معصوماً من جميع الذنوب من الكفر والكبائر كلها والصغائر كلها عمداً أو سهواً ونسياناً ، بل لا يقع منه مطلق السهو والنسيان لأن اللطف الذي هو منشأ العصمة وأصلها منه نشوها ، ومنه

(١) سورة الكهف الآية ١٨

تحققها حتى كانت ملكة للمعصوم ، ومنه تمكين الاستعداد المقتضي لها على نحو ما أشرنا اليه سابقاً .

ومنها لزوم الملك المسدد للمعصوم عن الخطأ المعلم له عن الجهل المنبه له عن السهو المذكر له عن النسيان ، المحبب اليه الطاعة المكره اليه المعاصي ، وهو أي ذلك اللطف دائم التعلق بذلك المعصوم مستمر اللزوم له لوجود المقتضى لذلك من ملازمة الاجتهاد والمراقبة وقــوة الاستعداد . ولمـا كانت قوة استعداده موجودة فيه ، في أول ايجـاده لشدة نورية روحه وشدة صفاء طينته لقربهما من المبدء بحيث اقتضيـا ارتباط اللطف بهما بحقيقة مـا هما أهله ، كمـا أشار اليه عز وجل بقوله : « واصطنعتك لنفسي » (١) استحق العصمة بقوة استعداده وقابليته من أول عمره الى اخره المانعة من جميع الذنوب والمعـاصي الكبائر والصغائر مطلقاً ، عمداً وسهواً ونسياناً وقد ذكر سيد الوصيين علي بن ابي طالب صلوات الله عليه الاشارة الى ذلك في قوله :

سبقتكم الى الاسلام طراً مقراً بالنبي في بطن امي ،

لأنه خليفة الله في أرضه على خلقه ، وما استخلفه إلا بعد أن اختاره وانتجبه من ساير خلقه في عالم الذر الأول ، على علم منه به ، انفرد عن ابناء جنسه فليس له فيهم مماثل وخالقه العالم به ، لا يختار من يلحقه التظنين . فلو وجد في شيء منه ما ينافي شيئاً من مراداته لما جاز له اختياره ، والا لكان قد اختـار ما يخالف مراده . وقد اختاره في أول بدئه ، فيكون في أول بدئه منزهاً عن كل ما ينافي مراده بالقوة والفعل من أول بدئه الى اخره ، لأن المستخلف سبحانه حق لا شبهة فيه ، فلا يستخلف من فيه شبهة وهو العليم القدير . إلا من لا يعلم بهـا

(١) سورة طه الآية ٤٣ ،

او لا يقدر على من لا شبهة فيه ، أو كان في نفسه شبهة والأحوال الثلاثة منفية عنه عز وجل فلا يختار من فيه شبهة كما ذكره امير المؤمنين عليه السلام في خطبته في الغدير والجمعة في وصف النبي صلى الله عليه وآله بقوله : « فهو اهل ذلك بخاصته وخلته اذ لا يختص من يشوبه التغيير ولا يخالل من يلحقه التظنين » . وقد تقدم .

وقد استدلوا على وجوب عصمة الذين وصفوا بالعصمة من الانبياء والمرسلين وغيرهم من الأوصياء ان المكلفين مأمورون باتباع الأنبياء في أفعالهم وأقوالهم ، فلو وقع منهم كفر او ذنب صغير أو كبير لوجب اتباعهم لقوله تعالى : « فاتبعوه لعلكم تهتدون » (١) وقوله تعالى : « وما اتيكم الرسول فخذوه » (٢) وغير ذلك . واتباعهم في هذه الأفعال التي حرمها الله يلزم منه الجمع بين الوجوب والحرمة وهو غير جايز .

وايضاً لو وقع منهم الذنب لكانوا عليهم السلام من حزب الشيطان لأنهم فعلوا ما أراد الشيطان وحزب الشيطان هم الخاسرون ، ومعلوم انهم عليهم السلام حزب الله وحزب الله هم المفلحون .

وايضاً لو صدر منهم كفر او ذنب لفسقوا ، لأن الفسق هو الخروج عن الطاعة وحينئذ لم تقبل شهادتهم لقوله تعالى : « ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هو الفاسقون » (٣) ولم يجب قبول قولهم وخبرهم لقوله تعالى : « ان جائكم فاسق بنبأ فتبينوا » (٤) واللازم في الصورتين باطل بالاجماع ، ولأن الفائدة في بعثتهم ورسالتهم قبول شهادتهم وخبرهم فالملزوم مثله .

---

(١) سورة الاعراف الآية ١٥٨ .

(٢) سورة الحشر الآية ٧ .

(٣) سورة النور الآية ٤ .

(٤) سورة الحجرات الآية ٦

وأيضاً لو وقع منهم كفر أو ذنب لوجب الانكار عليهم لوجوب النهي عن المنكر ووجوب انكاره ، وذلك يستلزم ذمهم وايذائهم وايذاء الأنبياء عليهم السلام حرام موجب للعنة الله في الدنيا والآخرة لقوله تعالى : « ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة »(١) ولو لم يجب الانكار عليهم لزم عدم وجوب انكار المنكر مع القدرة وهو باطل اتفاقاً .

وايضاً انهم عليهم السلام في اعلى درجات الشرف ، فلو وقع منهم كفر أو ذنب لوجب ان يضاعف عذابهم لأن من كان أشرف كان صدور الذنب منه افحش كما قال تعالى في شأن نساء النبي صلى الله عليه وآله : « يانساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين » (٢) ضعفاً بفعل الفاحشة وضعفاً بهتك حرمة شرف النبي صلى الله عليه وآله والبعد منه . وكما ضاعف عقوبة الأحرار لشرفهم على المماليك لأن حد المملوك نصف حد الحر ، قال تعالى : فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، فتكون انبياء الله واحبائه معذبين بأشد العذاب وهو باطل اتفاقاً .

وأيضاً لو صدر منهم كفر أو ذنب لم تنلهم النبوة والامامة ، لأنهم اذا وقع منهم ذلك كانوا ظالمين والظالم لم ينله عهد النبوة والامامة لأن رتبة النبوة في اعلى عليين والظلم في اسفل سافلين ، لان الله سبحانه حين قال لابراهيم على محمد وآله وعليه السلام : اني جاعلك للناس اماماً استعظم درجة الامامة في نفسه فسألها لذريته قال ومن ذريتي اي واجعل بعض ذريتي اماماً وانما اتى بمن الدالة على التبعيض لعلمه بان من ذريته من هو كافر ولم يسأل له الامامة وانما سألها للمؤمنين من ذريته

(١) (٢) سورة الاحزاب الآية ٥٦ ـ ٣٠ .

فاجابه تعالى بان من وقع منه ذنب وان كان صغيراً ولو مرة واحدة فانه يصدق عليه انه ظالم وإن كان مؤمناً . وذلك بعيد من مقام الامامة لأنها عهده الحق وميثاقه الصدق يعني الصدق معه في كل المواطن في جميع الأحوال . فجمع له جميع ما اشرنا اليه فقال : لا ينال عهدي الظالمين فان من وقع منه الظلم في وقت ما يصدق عليه انه ظالم لما قرر في الاصول من عدم اشتراط بقاء المعنى المبدء في صحة الصدق حقيقة كما هو الصحيح في المسألة والظالم بعيد من عهد الامامة والامامة لازمة للنبوة ، فكل نبي امام . فلا يقال ان هذه الآية خاصة بالامام ولو قيل بذلك قلنا ففي النبي بطريق اولى لأن الامام اذا لم يكن نبياً فهو وصي نبي ونبيه أفضل ، فاعتبار علو الدرجة في النبي اولى منه في وصيه .

هذا بعض ما ذكروا من الأدلة وغيرها كثير من الكتاب العزيز وسنة النبي صلى الله عليه وآله وأحاديث أهل بيته المعصومين عليهم السلام ، وهي كثيرة لا تكاد تحصى . ومن الاجماع من الفرقة المحقة ومن ائمتهم عليهم السلام ، ومن دليل العقل منه ما كان من دليل الحكمة كما اشرنا سابقاً الى شيء منه في تحقيق بدء المعصوم والعصمة ، ومن دليل الموعظة الحسنة من الكتاب والسنة ما يضيق بذكره الوقت ومن ذلك مثل قوله تعالى : « افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع امن لا يهدي الا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون » (١) .

وجه الاستدلال العقلي من دليل الموعظة الحسنة انه سبحانه اخبرهم بأن من يهدي الى الحق اولى بالاتباع ، ومن فعل الذنب لا يكون هادياً الى الحق حال معصيته ولا بفعله ، اما حال معصيته فلا يقبل منه ولا تؤثر موعظته في القلوب بل تنكر عليه وذلك موجب لخلاف دعوته الى

(١) سورة يونس الآية ٣٥ .

الحق . واما بفعله ففعله ذنب والذنب باطل يدعوا الى الباطل . وأما في غير تلك الحال فالعقول تجوز عليه حال المعصية فلا يخلو من شائبة النفرة فلا يتم له هدايته الى الحق ، ولو فرض انها لا تجوز عليه حال الطاعة حال المعصية لم يستحق احقية الاتباع المطلق المستمرة التي هي المراد في الآية الشريفة . ولو فرض الاستحقاق ، والحال هذه في الجملة أو بقول مطلق لم يكن في الاستحقاق للاتبـــاع مثل من لم يقع منه ذنب مطلقاً .

فاذا كان الاتباع انما هو للهداية للحق والصواب الموجبة للنجاة من عذاب الله وسخطه وجب في العقل اتباع من لم يجوز عليه العقل شيئاً من المعاصي ، للقطع بحصول النجاة في اتباعه . دون من وقع منه الذنب لعدم القطع بحصول النجاة في اتباعه .

فأخبر سبحانه عباده من حيث يعقلون نصحاً وموعظة وارشاداً لهم الى ما فيه نجاتهم من عذابه . ومن يعمل بما أتاه الله من التمييز والعقل لا يختار المظنون ويترك المعلوم الذي قطع به عقله . فافهم فان هذا من دليل الموعظة الحسنة .

ومن دليل المجادلة بالتي هي أحسن كثير لا يكاد يحصى . وقد ذكر منه العلامة الحسن بن المطهر قدس الله روحـــه ونور ضريحه في كتابه « الالفين » الفي دليل من ادلة العقل المستنبطه من الكتاب من أدلة المجادلة بالتي هي احسن .

وهذه الأنواع الثلاثة من الادلة العقلية غير النقلية وهي التي أمر الله سبحانه نبيه صلى الله عليه وآله أن يدعوا الى سبيله بها فقال تعالى « ادع الى سبيل ربك بالحكـــمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي

أحسن » (١) وهذه الثلاثة هي المرادة بتأويل قوله تعالى في حق من يجادل في الله بغير هذه الادلة الثلاثة ليضل عن سبيل الله ، اي يصرف الناس عن ولي الله وولايته ويدعوهم الى نفسه . قد لبس ثياب النسك بالدعوى بلا حقيقة ولا معنى . وهو قوله تعالى : « ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله » (٢) الآية فتفهم تفهم .

فصل

واتفق الجمهور بالقول الصريح على عصمة الأنبياء عليهم السلام من الكفر ومن المعاصي الكبائر بعد الوحي . وقال فضل بن روزبهان في كتابه الذي وضعه في الرد على الامام العلامة الحلي « قدس الله روحه ونور ضريحه » في (كشف الحق ونهج الصدق) .

قال : « ثم اعلم ان تحقيق هذا البحث يرجع الى تحقيق معنى العصمة وهي عند الاشاعرة على ما يقتضيه اصلهم من استناد الاشياء كلها الى الفاعل المختار ابتداء الا يخلق الله فيهم ذنباً . فعلى هذا يكون الأنبياء معصومين من الكفر والكبائر والصغائر الدالة على الخسة والرذالة وأما غيرها من الصغائر فانهم يقولون لا تجب عصمتهم عنها لانها مغفورة بنص الكتاب من تارك الكبيرة : « الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللمم ان ربك واسع المغفرة هو اعلم بكم اذ انشأكم من

(١) سورة النحل الآية ١٢٦ .

(٢) سورة الحج الآية ٩ و ١٠ .

الأرض واذا أنتم اجنة في بطون أمهاتكم فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى » (١) . دلت الآية على أن بجتنب الكبيرة مغفور ما صدر من الصغائر عنه . وفي الآية اشارة الى أن الانسان لما خلق من الأرض ونشأ منها فلا يخلو عن الكدورات الترابية التي تقتضي الذنب والغفلة فكان بعض الذنوب تصدر بحسب مقتضى الطبع . ولما لم يكن خلاف ملكة العصمة فلا مؤاخذة به » . انتهى

أقول : ان تعريف الاشاعرة للعصمة مصرح بعدم صدور الصغيرة من المعصوم . لان ذنباً في التعريف نكرة في سياق النفي فتقتضي العموم فاستثناؤه للصغيرة مناقض لمذهبه ، ودعوى المراد لا تدفع الايراد لان الصغيرة ذنب بالاتفاق ، وصدورها من المعصوم عندهم انما هو بخلق الله تعالى لها فيه ، فان اعترف بخلق الله لها فيه انتقض تعريفه ، وان نسب صدورها الى المعصوم او إلى مقتضى الكدورات الترابية أو الطبع انتقض أصله . وكونها مغفورة فرع ثبوتها عليهم ، ومخلوقيتهافيهم ويأتي ماقلنا

وقوله : « لما لمن يكن خلاف ملكه العصمة فلا مؤاخذة به ... » غلط من وجوه :

الأول : ان العصمة عنده الا يخلق الله في المعصوم ذنباً وهذا لا يكون ملكة لان الملكة طبيعة وقوة تصدر عنها الأفعال ، وهذا مناف لاعتقاده . لانها ان لم يصدر عنها شيء من الافعال فليست ملكه . وان صدر عنها شيء كان في الوجود مؤثر غير الله ، وكلا الفرضين مخالف لاعتقاده .

الثاني : ان العصمة عنده الا يخلق الله ذنباً ووقوع الصغيرة معناه عنده ان الله خلق ذنباً ، فوقوع الصغيرة مانع عنده من تحقق العصمة وتحقق العصمة مانع من صدور الصغيرة وهذا لازم على قوله .

(١) سورة النجم الآية ٣٣ .

الثالث : ان قوله : فلا مؤاخذة به يلزم منه انـه لا فرق بين المعصوم وبين مجتنب الكبائر وإن لم يكن معصوماً لأن العفو عن الصغيرة انما هو لاجتناب الكبائر ، ولا فرق بين العصمة واجتناب الكبـائر ، فلا فرق بين الأنبياء وغيرهم لان الاجتناب عنده الا يخلق الله في المجتنب ذنباً ، فاثباته للعصمة للانبياء لغو لا فائدة فيـــه ، إذ لا اختصاص للانبياء بهذا المعنى دون غيرهم . لان الانبياء إن دخلوا في جملة المجتنبين مطلقاً فالعفو للاجتنـاب ، وان لم يدخلوا فـلا عفو . فأي معنى يثبته للعصمة غير الاجتناب المذكور الذي لم يختص به المعصوم ؟ فقوله : لما لم يكن . . . الخ لا يجديه نفعاً ، بل تركه اسلم لاعتقاده ولدليله .

فصل

مذهب الامامية : تنزيه الأنبياء عن كل ما يكره الله قبل البعثة وبعدها اختياراً واضطراراً عمداً وسهواً ، وهو مما لا خلاف فيه . واما فضل بن روزبهان فوضع كتابه على محض المعارضة من غير ثبت . ودعواه على الامامية انهم يجوزون على الأنبياء ايقاع الكفر تقية افتراء ، إذ لم يقل به أحد منهم ولم ينقل أحد عن أحد منهم . بل صريح كلام مخالفيهم نسبة نفي الكفر وغيره من الذنوب الكبائر والصغائر مطلقاً عن الأنبياء الى الامامية خاصة قبل النبوة ومعها وبعدها كما ذكره البدخشي في بحث الأفعال من شرح منهاج الاصول حيث قال : « الاكثر من المحققين على انه لا يمتنع عقلا قبل النبوة ذنب من كبيرة أو صغيرة خلافاً للروافض مطلقاً ، وللمعتزلة في الكبـائر . ولا خلاف لاحد في امتنـاع الكفر

عليهم الا الفضلية من الخوارج بناء على أصلهم من ان كل معصية كفر وقد قال الله تعالى : « وعصى آدم » . وجوز البعض عليهم عند خوف تلف المهجة اظهار الكفر . واما بعد النبوة فالاجماع على عصمتهم في تعمد الكذب في الاحكام لدلالة المعجزة على صدقهم . وأما الكذب غلطاً فجوزه القاضي ومنعه الباقون . . . الخ » .

. . فذكر ان من جوز على الانبياء الكفر خوفاً جماعة غير الشيعة لانه ذكر أن الشيعة مانعون مطلقـــاً في قوله : « خلافاً للروافض مطلقاً . . . » .

وذكر الشهرستـاني في الملل والنحل : « ان من بدع الازارقة أصحاب ابي راشد نافع بن الازرق من الخوارج انهم جوزوا أن يبعث الله تعالى نبياً يعلم انه يكفر بعد نبوته أو كان كافراً قبـــل البعثة . والكبائر والصغائر إذا كانت بمثـابة عنده فهي كفر . وفي الامة من جوز الكبائر والصغائر على الانبياء فهو كفر . وقال ابن فورك من الاشاعرة : « تجوز بعثة من كان كافراً » .

وفي شرح الطوالع : « اتفقوا على عصمة الأنبياء من الكفر والمعاصي بعد الوحي ، والفضلية من الخوارج جوزوا من الأنبياء المعاصي واعتقدوا ان كل معصية كفر وجوزوا على الأنبياء الكفر . ومن النـاس من لم يجوز الكفر على الانبياء لكنهم جوزوا اظهار الكفر تقية بل اوجبوه . لان اظهار الاسلام إذا كان مفضياً الى القتل كان القاء للنفس الى التهلكة والقاء النفس الى التهلكة حرام لقوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » (١) . واذا كان اظهار الاسلام حراماً كان اظهار الكفر واجباً .

ومنع بانه لو جاز اظهار الكفر تقية لكان أولى الأوقات به وقت

(١) سورة البقرة الآية ١٩١ .

ظهور الدعوة لان الناس في ذلك الوقت بالكلية منكرون فكان لا يجوز اظهار الدعوة لأحد من الأنبياء . فيؤدي الى إخفــاء الدين بالكلية . والحشوية لم يجوزوا الكفر ولا إظهاره وجوزوا الاقدام على الكبـائر . وقوم منعوا ان تتعمد الأنبياء الكبيرة وجوزوا تعمد الصغائر . واصحابنا منعوا الكبائر مطلقاً سواء كان عمداً وسهواً ، وجوزوا الصغـائر سهواً لا عمداً » . انتهى .

اقول : اذا نظرت الى أقوال المخـــالفين من الاشاعرة والمعتزلة والخوارج وغيرهم عرفت انهم مخالفون للامامية . لان الامامية طريقتهم واعتقادهم من هذه المسألة كما هو مسموع من اقوالهم ومذكور في كتبهم من الأولين والآخرين . ونقله عنهم المخالف لهم والمؤالف انه · يمتنع صدور الكفر وجميع المعاصي الكبائر والصغائر قبل النبوة وبعدهـا ، اختياراً واضطراراً عمداً وسهواً ونسياناً من جميع الأنبياء . ومن نقل عنهم خلاف هذا فهو مفتر مباهت

واما ساير مخالفيهم فكما سمعت ، فمنهم من منع الكفر بعد البعثة ومنهم من اجازه بعدها وقبلها ، ومنهم من جوز الصغائر بعدها أو ما لا خسة فيه كسرقة حبة ولقمـة ، ومنهم من جور مطلق الذنوب . ومـا تقدم من الادلة ينفي جميع ما ذكره المخالفون لمنافات الذنب للعصمة كما تقرر سابقاً لا فرق بين الصغيرة والكبيرة .

وقول فضل بن روزبهان في كتابه المذكور بعد ما نقلنا عنه سابقاً حين ذكر حد العصمة للحكماء فقال : واما العصمة عند الحكماء فهي ملكة تمنع الفجور وتحصل هذه ابتداء بالعلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات ، وتتأكد في الأنبياء بتتابع الوحي اليهم بالاوامر الداعية الى ما ينبغي والنواهي الزاجرة عما لا ينبغي . ولا اعتراض على ما يصدر

من الصغائر سهواً وعمداً عند من يجوز تعمدها من ترك الاولى والأفضل فانها لا تمنع العصمة التي هي الملكة . فان الصفات النفسانية تكون في ابتداء حصولها احوالا ثم تصير ملكات بالتدريج » . انتهى

وقوله : ولا اعتراض . . . الخ فيه ان الاعتراض بل المنع قائم فان تفسيره الصغائر بترك الاولى غلط ، اذ المعروف من الصغائر المحرمات لا المكروهات الارشادية والتنزيهية . والصفات النفسانية اذا استقرت حتى كانت ملكات فان كانت في الابتداء سريهية . فان تعقبها العفو لم تستقر فلا تكون ملكات . وان استقرت بترادفها كانت محرمة تنافي العصمة كما قررنا سابقاً . وان كانت في الابتداء صغائر محرمات فانها تنافي العصمة وان تعقبها العفو كما ذكرنا سابقاً ، وان يتعقبها العفو وتكررت ولو بالعزم على العفو فهي كبيرة منافية للعصمة .

ولما كان ترك الاولى قد يقع من المعصوم لم يمهل الله تعالى معاتبته عليها ليندم على فعله فيمحى عنه لئلا يترادف فيكون محرماً منافياً للعصمة فانه قبل الترادف غير مناف لها لانها كدورة بشرية قد تعرض للمعصوم بتخلية الله له ليعاتب عليها فينكسر ويخضعه فيرفع الله تعالى بذلك على نحو ما ذكرنا سابقاً ، لانه عز وجل عادته التردد في قبض روح عبده المؤمن على انحاء شتى . فيؤدب المؤمنين بما يمكن في حقهم من قوله عليه السلام : « لو لم تذنبوا لذهب بكم وجيء بقوم يذنبون فيغفر لهم » . وقوله تعالى : « وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم » (١) الآية

ويؤدب المعصومين بما يمكن في حقهم بترك الاولى والجائز الترك ليرفع درجتهم من قوله تعالى : « ما اصاب من مصيبة في الارض ولا

(١) سورة الشورى الآية ٢٩ .

في انفسكم إلا في كتاب من قبل ان نبرأها » (١) الآية .

ولما كان المخالفون خطئوا واختلفت عباراتهم وأقوالهم ، فاذا عبروا عما عندهم من الاعتقاد انتقض بالدليل ، فاذا ناقضه الدليل سلكوا الجمع بين قولهم واعتقادهم . وكان بعض الاشاعرة اذا نقض عليهم بعض دعواهم تجويز المعاصي والكفر من بعضهم وسائر الذنوب قبل الوحي وتجويز الصغائر بعد الوحي ، ومثل ما نقل في شرح منهاج الاصول ادعى خلاف ذلك كما نقلته من عبارة بعضهم في اول هذا الفصل بقولي : واتفق الجمهور بالقول الصريح . وقولي : بالقول الصريح اريد به ان هذا القائل قد يقول بهذا اعني دعوى الاتفاق ويأتي في خلال كلامه بما ينافي تصريحه اولا .

فصل

ذكر الغزالي مثل ما قال ابن فورك ، قال الغزالي في بحث افعال الرسول من كتابه المسمى بالمنحول في الاصول : -

« والمختار ما ذكره القاضي وهو انه لا يجب عقلا عصمتهم إذ لا يستبان استحالة وقوعه بضرورة العقل ولا بنظره ، وليس هو مناقضاً لمدلول المعجزة فان مدلوله صدق اللهجة فيما يخبر عن الله تعالى لا عمداً ولا سهواً . ومعنى التنفير باطل فانا نجوّز ان ينبيء الله تعالى كافراً يؤيده بالمعجزة » . انتهى

قوله : اذ لا يستبان استحالة وقوعه . . . الخ . ان اراد استبانة

(١) سورة الحديد الآية ٢٢ .

موافقة للحكمة ومنطوق الكتاب فهو باطل . وان اراد استبانة ولو مخالفة للحكمة ولمنطوق الكتاب فهو كما قال ، ولكن المدعي استبانة موافقة للحكمة والكتاب . اما استحالة وقوعه بضرورة العقل فلان وقوعه انما يجوز من المحتاج او الجاهل او العاجز ،لان وقوعه خلاف الحسن والكمال من الغنى المطلق والعالم المطلق والقادر كذلك ، ولا يصير الغنى العالم القادر الى خلاف الحسن والكمال بالضرورة ، لانه نقص بحكم العقل بضرورته بعدم وقوعه من الغنى العالم القادر . واما استحالة وقوعه بنظر العقل فان ما فيه احتمال منافات الغرض ولو في وقت ما لا يصير اليه الغنى العالم القادر . لان حصول الغرض من البعثة واقامة الحجة البالغة بما لا يحتمل منافاة الغرض في حال من الأحوال تام كامل حسن على اكمل وجه لموافقة اللطيف بعباده الغني القادر العليم . ولا ريب انه اتم في غرض الفاعل المختار واكمل . وما سواه يحتمل المنافاة ناقص قد يفوت الغرض الذي لاجله بعث انبيائه ورسله . ومن لم يكن لاعباً ولا عابثاً لا يصير الى الناقص مع كونه مرجوحاً بلا مرجح الا احتمال القلوب المنكوسة . لان احتمال وقوعه ولو على خلاف الاصلح ، ولو كان مفوتا للغرض الذي لاجله وقع الفعل لاجل ملاحظة اعتقاد انه يفعل لا للاصلح ، وان افعاله غير معللة بالاغراض . وانه لا يقبح منه شيء وما اشبه ذلك من الوساوس الباطلة المخالفة للكتاب والسنة وللمعقول . لانه كثيراً ما يثنى على نفسه بالاتصاف بالصفات الجميلة بالتنزه عن الاتصاف بالصفات القبيحة كالظلم والعجلة والصنع بغير فائدة واللعب والعبث . فاذا كان لا يفعل للاصلح فلم اثنى على نفسه بفعل الاصلح فقال : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (١)

(١) سورة البقرة الآية ١٨١ .

وقال : « والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم » (١) .

واذا كانت أفعاله غير معللة بالاغراض فلم عللها في كتابه في كل موضع وذم من ظن خلاف ذلك . فقال : « وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار » (٢) وقال : « وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين » (٣) وقال : « افحسبتم انما خلقناكم عبثاً وانكم الينا لا ترجعون » (٤) .

واذا كان لا يقبح منه شيء فلم لم يصف نفسه بالظلم والجهل والعجز والكذب وهي حسنه بالنسبة اليه . فان قلت وان كانت حسنة بالنسبة اليه الا انها قبيحة بالنسبة الينا . قلت اذا كان بملاحظة النسبة الينا ترك وصف نفسه بما يجوز بالنسبة اليه ولا يقبح فيجب ان يترك ما يفعل بنا مما يقبح بالنسبة الينا وان حسن بالنسبة اليه بالطريق الاولى .

واما استحالة وقوعه بمنطوق الكتاب فلما تقدم من جوابه تعالى لابراهيم على محمد وآله وعليه السلام حين سأل ان يجعل ذريته المؤمنين ائمة من قوله تعالى « لا ينال عهدي الظالمين » . فلو جاز موافقاً للحكمة والغنى والعلم والقدرة ، لما رد دعاء خليله ، مع اجابته في ذريته المتقين صلى الله عليهم اجمعين .

وقوله : وليس مناقضاً لمدلول المعجزة فان مدلوله صدق اللهجة فيما يخبر عن الله . . . الخ

(١) سورة البقرة الآية ٢٦٨ .

(٢) سورة ص الآية ٢٧ .

(٣) سورة الدخان الآية ٣٨ .

(٤) سورة المؤمنون الآية ١١٧ .

فيه : ان المعجزة انما هي شهادة تصديقه في كل ما يقول ويفعل فانه لا يقول ولا يفعل الا بأمر من الله تعالى . قال الله تعالى : «وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى » (١) . وقال تعالى : « ولو تقوّل علينا بعض الاقاويل لاخذنا منه باليمين » (٢) . ولا يخصص بالقرآن وبما يقول بل هو شامل لجميع اقواله وأحواله وأعماله وأفعاله صلى الله عليه وآله لقوله تعالى : « وما اتيكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (٣) . وقال تعالى : « فاتبعوه لعلكم تهتدون » (٤) .

وقد تقدم في استدلال الامامية انه لو وقع من النبي صلى الله عليه وآله ذنب لوجب الاخذ به فيكون واجباً حراماً . وقد استدل المخالفون كلهم بتلك الادلة . واما تخصيصها بما بعد النبوة او في غير الصغائر فشيء لم يرجع الى الدليل وانما يرجع الى شهوات النفوس والى الاغراض ودفاعاً عمن يقتدون بهم ، مع مقارفتهم للمعاصي ، ولا يخفى شيء منها على طالب الحق ، ولله در الشاعر ما انسب ما قال بهذا المقام :

ثوب الريا يشف عما تحته فاذا التحفت به فانك عاري

فمدلول المعجزة انما هو الشهادة بالتصديق المطلق واستخلاف الحق تعالى فالتجويز على الخليفة تجويز على المستخلف . ومعنى قوله : لا عمداً ولا سهواً . ان ما سوى الاخبار عن الله تعالى يجوز منه كل شيء من الذنوب والمعاصي عمداً وسهواً ، وهو حكم على الله تعالى وعلى رسله بما هو من سنخ طينته وشهادة على الله ورسله بذلك . تعالى الله علواً كبيراً

(١) سورة النجم الآية ٣ ، ٤ .
(٢) سورة الحاقة الآية ٤٤ ، ٤٥ .
(٣) سورة الممتحنة الآية ٧ .
(٤) سورة الاعراف الآية ١٥٨ .

وهو سبحانه سيجزيهم وصفهم انه حكيم عليه .

وقوله : ومعنى التنفير باطل . مطابق لما هو عليه من الاعتقاد من عدم تنفير القبائح ومن استحسانها في الاصول والفروع كما هو مذكور في محله . والا فان العقول تقطع بان الاطمئنان التام الذي لا يكون معه اضطراب بحيث ينحصر فيه قيام حجج الله على عباده حق على ان لا تكون لمحتج حجة ولا لمعتذر عذر وهو معنى الحجة البالغة ، لا يحصل الا مع القول بالعصمة على ما قرره الامامية خاصة ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر .

فان قيل ان استغفار بعض الذنوب للعفو ينفي النفرة او احتمالها او عدم الاطمينان لان من وقع منه الذنب ثم تاب او غفر له كمن لا ذنب له ، بل روي انه افضل من لا يذنب .

قلنا لا نسلم ان ذلك ينفي النفرة وان كان افضل من جهة انكسار المعصية والندم لان المساواة أو الأفضلية انما هو من امور الاخرة في الثواب وهي شيء يرجع الى المجازات . وذلك غير ما يعتبر في التبليغ والاداء وقبول التكاليف ، لان المعتبر في التبليغ والاداء والقبول من المبلغ انما هو حصول القطع بالصدق عن الله تعالى ، ولا يجب في كل حال الا ممن حصل القطع بعدم وقوع تقصير منه . لان تجويز الكذب انما يثبت في حق من يجوز منه تقصير وان كان قليلا ونادراً لان الكذب منه . واما من لم يصدر منه تقصير فلم يتصور منه الكذب ، فتطمئن به النفوس بخلاف الاول ، فــلا تنتفي منه النفرة بالكلية بخلاف الثاني .

فصل

قال المخالفون في عصمة الأنبياء المجوزون لوقوع المعاصي منهم عليهم السلام مثل قول فضل بن روزبهان في كتابه : « ان الأنبياء مكلفون بترك الذنوب مثابون به . ولو كان الذنب ممتنعاً عنهم لما كان الأمر كذلك اذ لا تكليف بترك الممتنع ولا ثواب عليه . وايضاً فقوله (قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي) . يدل على مماثلتهم لسائر الناس فيما يرجع الى البشرية والامتياز بالوحي لا غير فلا يمتنع صدور الذنب عنهم كما في سائر البشر ، هذا حقيقة مذهب الاشاعرة ومن تأمل فيه علم انه الحق الصريح المطابق للعقل والنقل » انتهى كلامه .

اقول : قد تقدم ذكر الاشارة الى جواب هذا التوهم في تعريف العصمة المعدلية في قولهم : « غير سالب للقدرة على خلاف مقتضى ذلك اللطف والا لم يكن مكلفاً ولم يستحق مدحاً ولا ثواباً ». والمراد ان الأنبياء كلهم مكلفون كغيرهم من سائر الناس . وليس صدور المعصية شرطاً في جواز التكليف بتركها . اذ يجوز تكليف العبد بترك المعصية اذا كان متمكناً من فعلها وان لم تقع منه ، لان التمكن من فعل المعصية شرط في التمكن من الطاعة . فان الطاعة ما تتحقق حتى يتمكن من تركها الذي هو المعصية . فاذا تمكن من المعصية وتركها باختياره مع القدرة عليها وفعل الطاعة كان مطيعاً . ولو لم يقدر على المعصية لم يكن قادراً على الطاعة . فشرط التكليف التمكن من المعصية والقدرة عليها لا صدورها منه .

ومرادنا بقولنا ان مقتضى العصمة انه يمتنع منه وقوع المعصية انه لا يفعلها ولا يميل اليها مع قدرته على ذلك لا انه يمتنع منه الامتناع العقلي . الا تسمع الى قولنا المتقدم : ان العصمة تستلزم سلب الداعي الذي هو الميل والارادة لا سلب القدرة معه .

فان قلت ان المخالفين لكم انما يدّعون جواز صدور الذنب من المعصوم وقولكم هذا يوافقهم .

قلت : نحن لا نقول بامتناع الذنب من المعصوم عدم الامكان العقلي ولم يقل به احد ممن له ادنى معرفة . وانما نقول المعصوم يمتنع منه وقوع الذنب حال كونه معصوماً . فلو وقع منه ذنب لم نحكم بامتناع صدوره من ذلك المكلف امتناعاً عقلياً وانما نحكم بانه ح (١) ليس بمعصوم اذ لا عصمة الا من وقوعه . فاذا وقع فلا عصمة . وتعريفكم يصدق قولنا هذا ويكذب قولكم بجواز صدور الذنب من المعصوم . لأن تعريفكم : الا يخلق الله في المعصوم ذنباً ، وهذا لا يجتمع مع صدور الذنب كما ذكرنا سابقاً . فلان صدور الذنب ليس الا ان الله تعالى خلقه في المعصوم كما تزعمون . وكونه مخلوقاً في المعصوم ينافي العصمة التي هي عندكم الا يخلق في المعصوم ذنباً . وقوله : اذ لا تكليف بالممتنع ينافي اعتقادكم . فانكم تقولون يجوز التكليف بالمحال وبما لا يطاق ، لانكم قلتم ان الله سبحانه علم ان أبا لهب لم يؤمن فوقوع الايمان منه ممتنع والا لانقلب علم الله جهلا مع انه كلفه بالايمان فبحكم المعارضة نقول انه لا بأس عندكم بالتكليف بالممتنع مع انا اجبنا عن معنى قولنا : يمتنع . فانكم لم تفسروا بمرادنا منه وانتم تعلمون مرادنا منه لانا نقول في تعريف العصمة : غير سالب للقدرة .

---

(١) ح : حينئذ .

واما قوله : وايضاً فقوله : « قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي » يدل على مماثلتهم لسائر الناس فيما يرجع الى البشرية والامتياز بالوحي .

جوابه : انا نقول : ان المعصوم اذا جعلتموه مماثلا لسائر الناس[٧] قلتم فيما يرجع الى البشرية لان هذا القيدلا يلائم قولكم : والامتياز بالوحي وانما يلايمه لو قلتم هو في جميع ذاتياته وأحواله مماثل لسائر الناس فعلى هذا الملايم لم لا يقع منه الكفر ولو بعد الوحي اذ لا مانع له منه ؟ وان جعلتم الوحي مانعاً من الكفر فهو مانع من غيره فلم لم تسمّوه عصمة ؟ فيلزم انه لا يماثل سائر الناس . وعلى قوله غير الملائم ان انحصرت المماثلة في البشرية كان ما سواها كافياً في المقارفة وفي المنع من الذنوب كلها ، مع ان مقتضى البشرية جواز وقوع الكفر والمعاصي ما لم يحصل مانع منها وليس الا العصمة والوحي . فان تكفّلا بالمنع أو احدهما والا فلا فرق بين المعصوم وبين الاعرابي المتهتك البوّال على عقبيه . وان صح حصر المماثلة في البشرية على الفرضين فلا ينحصر الامتياز في الوحي ، بل بالعصمة يحصل الامتياز اولى من حصوله بالوحي . فانها شرط لوحي التبليغ والاداء والتلقي لا مطلق الوحي . فان الامتياز لا يحصل به اذ بجميع الخلق يأتيهم من الله سبحانه وحي ما خصوصاً على مذهبه . فان العبد لا يقدر ان يتكلم او يتحرك او يسكن الا بوحي من الله اليه . ولهذا يروون عن شيخهم شيخ صوفيتهم ابن عطاء الله في مناجاته قال : ام كيف اترجم لك بمقالي وهو منك برز اليك .

وقوله فلا يمنع صدور الذنب عنهم كما في سائر البشر . يلزم منه تجويز الكفر والكبائر عليهم بعد النبوة كما هو مذهب الازارقة من الخوارج الذي نقلناه عنهم سابقاً . فانهم يجوزون ان يبعث الله تعالى

نبياً يعلم انه يكفر بعد نبوته . وذلك لان سائر البشر يجوز صدور الكفر منهم في جميع مدد اعمارهم .

وقوله : هذا حقيقة مذهب الاشاعرة صحيح لا شك فيه . وقوله : ومن تأمل فيه علم انه الحق الصريح المطابق للعقل والنقل.

اقول : من تأمل فيه على ما تقتضيه عقولهم من الجمود على قاعدتهم وأصلهم من تصحيح ما ليس بصحيح حفظاً لاعتبارهم وتستراً من اغيارهم فكما قاله ، لان عادتهم يبحثون في الاعتقادات على ما يقتضيه المذهب لا على ما يقتضيه الحق كما هو الواقع . وان تأمل فيه على مقتضى الانصاف وترك الاعتساف علم انه كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءاً واذا اردت ان تعرف صدق قولي هذا فتأمل فيما كتبت في الدليل والرد عليهم .

فصل

اعلم ان القائلين بجواز صدور الذنب عن الأنبياء عارضوا ادلة المانعين من وجوه :

الأول : قوله تعالى لنبيه : « عفى الله عنك » فانها تدل على جواز صدور الذنب عن النبي صلى الله عليه وآله لان العفو انما يرد بعد تحقق الذنب .

والجواب : هو ان هذا يستعمل من لطيف المعاتبة وان كان العتاب على فعل جائز مثل المراد في هذه الآية . وليس للعفو متعلق الا التلطف في العتاب . لانه يقول له : لو اذنت لهم في القعود لتبين لك الصادقون

من الكاذبين . يعني لتعرف من يقعـد عن عذر وعن غير عـذر . وهو ارشاد له لاجل استبصاره بهم وليس ذنباً . وانمـا قصاراه ان يكون ترك الاولى .

وفي تفسير علي بن ابراهيم عن الباقر عليه السلام يقول : لتعرف اهل العذر والذين جلسوا بغير عذر .

وقال الطبرسي في جامع الجوامع : هذا من لطيف المعاتبة بدءه بالعفو قبل العقاب ويجوز العقاب من الله فيما غيره منه اولى لاسيمـا للانبياء وليس كما قاله (جار الله) : من انه كناية عن الجناية وحاشى سيد الأنبياء وخير بني آدم وحواء من ان تنسب اليه الجناية .

وعن الرضا كما في عيون الأخبار في جواب ما سأله المأمون عن عصمة الانبياء : « هذا مما نزل باياك اعني واسمعي ياجارة خاطب الله تعـالى بذلك نبيه واراد به امته » . وكانوا يستعملون هذا اللفظ من غير اعتبار ذنب أو تقصير وانما هو من حسن التلطف في الخطاب واذا قام احتمال ذلك بطل استدلال الخصم لان هذا الاحتمال نظراً الى تخاطب اهل اللسان مساو لاستدلال الخصم بل ارجح فيبطل استدلاله .

الثاني قوله تعالى : « ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » فانها صريحة في صدور الذنب عن سيد الأنبياء صلى الله عليه وآله .

والجواب : انه محمول على ترك الأولى كما تقدم ، وقيل ليغفر لك الله ما تقدم من ذنب امتك بشفاعتك . وحسنت اضـافة ذنوب امته اليه للاتصال بينه وبينهم ،

وعن الصادق عليه السلام انه سئل عن هذه الآية فقال : « ما كان له ذنب ، ولا همّ بذنب ، ولكن الله حمله ذنوب شيعته ثـم غفرها له » .

وروى المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام انه سئل عنها فقال : « والله ما كان له ذنب ولكن الله سبحانه ضمن له ان يغفر له ذنوب شيعته على ما تقدم من ذنبهم وما تأخر » .

وفي العيون عن الرضا عليه السلام انه سئل عن هـذه الآية ، فقـال : لم يكن احد عند مشركي اهل مكة اعظم ذنباً من رسول الله صلى الله عليه وآله لانهم كانوا يعبدون من دون الله ثلثمائة وستين صنماً فلما جاءهم بالدعوة الى كلمة الاخلاص كبر ذلك عليهم وعظم قالوا : « اجعل الالهة الها واحداً . . . الى قوله الا أختلاق » (١) . فلما فتح الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله مكة قال له يامحمد « إنا فتحنا لك فتحاً مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » (٢) عند مشركي اهل مكة بدعـائك الى توحيد الله فيما تقدم ومـا تأخر . لان مشركي قريش اسلم بعضهم وخرج بعضهم عن مكة ومن بقي منهم لم يقدر على انكار التوحيد عليه صلى الله عليه اذا دعا الناس اليه ، فصار ذنبه عندهم مغفوراً بظهوره عليهم .

وفي رواية ابن طاووس عنهم عليهم السلام : « ان المراد ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر عند اهل مكة وقريش يعني مـا تقدم قبل الهجرة وبعدها فـانك اذا فتحت مكة بغير قتـل لهم ولا استيصـال ولا اخذهم بمـا قدموه من العداوةوالقتال غفروا مـا كانوا يعتقدونه ذنباً لك عندهم متقدماً أو متأخراً وما كان يظهر من عداوته لهم في مقابلة عداوتهم له . فلمـا رأوه قد تحكم وتمكن وما استقصى غفروا ما ظنوه من الذنوب . ونقل انه صلى الله عليه وآله حين كسر

(١) سورة ص الآية ٥ ، ٦ ، ٧ .

(٢) سورة الفتح الآية ٢ ، ٣ .

الأصنام قالوا : ما كان احد اعظم ذنباً من محمد كسر ثلثمائة وستين الها . فقال تعالى : انا فتحنا لك فتحاً مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك ، يمنعك من عبادتها ، وما تأخر بكسرك اياها تهكما بهم واستهزاء . والمراد بالفتح هنا قيل هو فتح مكة وقيل فتح الحديبية لقوله صلى الله عليه وآله : بل اعظم الفتوح ، وقيل هو فتح خيبر . فعلى الأخير يكون المعنى ظاهراً لانه علة لما قبله وعلى الاولين يكون التعليل فيما تقدم لمنعه صلى الله عليه وآله من عبادتها وفيما تأخر مما ظنوا انه ان تمكن كسرها ، فلا منافات على الأقوال الثلاثة واوائل الادلة لقطع حجة المخالف واواخرها تقوية لقلب الموالف . نعم دليل كسر الأصنام صالح للفريقين والحق لا يخفى على ذي عينين فان احتمال ارادة الاولى كاف لانه احتمال مساو واذا قام الاحتمال المساوي بطل الاستدلال .

قال في شرح الطوالع في الجواب عن قوله تعالى : عفا الله عنك وليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر بان نحو هذا محمول على ترك الاولى جمعاً بين الدليلين لا يقال لو كان ترك الاولى موجباً للعفو والغفران لكان جميع العبادات الصادرة من النبي صلى الله عليه وآله في محل العفو والمغفرة ، لانه لا عبادة إلا وفوقها عبادة لانا نقول لا محذور في ان يكون جميع العبادات في محل العفو والمغفرة فالعفو والمغفرة انما يكون اذا لزم من ترك الأولى فوات مصلحة او حصول مضرة .

اقول : حمل امثال هذه على ترك الأولى كاحوالهم عليهم السلام في حال الاكل والشرب والنكاح والجهاد وغيرها فانهم يفعلونها لله سبحانه وحده لكنهم في هذه الحال ليس كحالهم في الشهود بين يدي المعبود . وحال نحن فيها هو وهو نحن وهو هو ونحن نحن . فان الحالة الأولى بالنسبة الى الثانية معصية كما قال : حسنات الابرار سيئات المقربين .

فبدليل الموالف والمخالف بطلت دعوى المخـــالف تجويز صدور المعاصي من الأنبياء وان كانت صغيرة لان الصغيرة ليست من ترك الاولى .

الثـالث : واقعة ادم عليه السلام فان قوله تعـالى وعصى آدم ربه فغوى يدل صريحاً على انه صدر منه المعصية مع انه نبي بالاتفاق .

واجاب عنه البيضاوي في كتابه طوالع الانوار بان واقعة ادم قبل نبوته اذ لم يكن لادم حينئذ امة ولا يوجد نبي إلا إذا كان له امة ، ولقوله تعالى : ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى .

أقول : وربما توهم بان مـا في العيون عن الرضا عليه السلام في جوابه للمأمون عن قصة ادم عليه السلام يؤيد قول البيضاوي وهو قول الرضا عليه السلام في الجواب : فان الله عز وجل خلق ادم حجة في أرضه وخليفة في بلاده لم يخلقه للجنة وكانت المعصية من ادم عليه السلام في الجنة لا في الأرض ليتم مقـادير الله عز وجل فلمـا اهبط الى الأرض وجعل حجة وخليفة عصم بقول الله عز وجل « ان الله اصطفى ادم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين » . وليس كما توهمه المتوهم .

بل جواب البيضاوي جار على معتقده من ان الأنبياء تجوز منهم المعصية قبل النبوة وإنما يعصمون من الكفر والكبائر بعد النبوة . واما كلام الرضا صلوات الله عليه فمعناه ظاهراً اسكات الخصم . وأمـا في الواقع فقد ورد عنهم عليهم السلام ان الحجـة قبل الخلق ومـع الخلق وبعد الخلق . وحين وقعت المعصية من ادم هو نبي على حواء . وقد ورد عنهم السلام ما معناه : انه لم يوجد اثنـان الا واحدهمـا حجة على الآخر . ولكن العصمة فائدتها حصول الاطمئنان في التلقي وفي الاداء والتبليغ .

وفي واقعة ادم عليه السلام وإن كان هو حينئذ نبي إلا أن المعصية

وقعت منها اولا وهو إنما عصى باطاعتها ومعالجتها له ومتابعته لها . فلم يكن ذلك منافيا للعصمة بالنسبة اليها في قبول ما أداه وبلغه . فلما اهبط الى الارض وحصلت الكثرة أو آن لها ان تحصل عصم لفائدة القبول . فقوله عليه السلام : ليتم مقادير الله يعنى انه لو بقي في الجنة مع ذريته لم يحصل هذا النظام التام العجيب إذ لم يتميز الخبيث من الطيب الا في الدنيا في الأرض . ولما جرت عادة لطف الله بعباده انه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم والمعصوم . من حيث هو معصوم لا يقع منه تغيير ، فاذا اراد الله امضاء مقاديره ، بما فيه صلاح عباده وتمام نظام بلاده وكله الى نفسه طرفة عين فيقع منه التغيير فيغير الله ما به من نعمه على حسب مصلحته . ففي ما نحن فيه رفع عنه اللطف وغيب عنه الملك المسدد فعصى .

وفي الواقع لا يقال انه عصى من حيث هو معصوم كما هو حال ما نحن بصدده ، بل إنما عصى حين صرف عنه وجه العصمة ليتم مقادير الله عز وجل . فليس كلامه ومراده عليه السلام موافقاً لمراد البيضاوي وكلامه فافهم .

وقال شارح الطوالع : ومنهم من اعتذر عن قصة آدم عليه السلام بان قوله تعالى : « وعصى ادم ربه فغوى » . (١) أراد به وعصى اولاد ادم كما في قوله تعالى « واسأل القرية » . والذي يؤكد هذا قوله تعالى في قصة ادم وحواء : « فلما اتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما اتاهما » . وبالاتفاق لم يشرك ادم ولا حواء وانما اشرك اولادهما .

ومنهم من قال كان ذلك بعد الرسالة فزعم انه كان على سبيل النسيان لقوله : « ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنسى » (٢) . واعترض عليه

(١) (٢) سورة طه الآية ١٢٠ ـ ١١٤ .

بان ابليس ذكر ادم وقت الوسوسة أمر النهي . فقال : « ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة » . ومع هذه التذكرة يمنع النسيان .

وقد اجيب عنه بانه يجوز أن يكون وقت التذكير غير وقت النسيان والا فلا وجه لقوله تعالى : « فنسي » . وايضاً عاتبه على ذلك في قوله تعالى : « الم انهكما عن تلكما الشجرة » . وادم وحواء اعترفا بالزلة ، وقالا : ربنا ظلمنا انفسنا فقبل الله توبتهما ، فقال الله تعالى : « فتاب عليه وهدى » . وكل ذلك ينافي النسيان .

ومنهم من سلم ان ادم كان متذكراً للنهي لكنه اقدم على التناول بالتأويل وهو من وجوه

احدهما : زعم النظّام ان ادم فهم من قوله تعالى : ولا تقربا هذه الشجرة الشخص وكان المراد النوع وكلمة هذه كما تكون اشارة الى الشخص فقد تكون اشارة الى النوع لقوله صلى الله عليه وآله « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به » .

وزعم اخرون ان النهي وان كان ظاهراً في التحريم لكنه ليس نصاً فيه وصرفه عن الظاهر لدليل عنده . وبالجملة اذا تعارضت الدلائل فلا خلاص الا بالتأويل او التوقيف انتهى .

اقول : قول من قدر في الكلام مضافاً كما في قوله تعالى : « واسأل القرية » أي واسأل اهل القرية . وان كان احتمالا لا يصحح اللفظ ، لكنه مخالف لما في الواقع . فان اولاد ادم لم يقع منهم الاكل من الشجرة شجرة الخلد بعد ان نهاهم الله عنها . ولم يكن ذلك الا من ادم وحواء ، بخلاف ما تأيد به من الآية الثانية ، فان جعل الشركاء لله وقع من الأولاد وذلك صحيح .

نعم لو فسرت الآية الأولى بماذكره اهل التأويل وعلماء الصناعة

الفلسفية ان المراد بالشجرة حب الدنيا ورياستها وزينتها وعلم الاكسير امكن التأويل بحذف مضاف . فان اهل التأويل يجزون الاكل من الشجرة المشار اليها في الآية الشريفة الى ما ذكرنا من خصوص علم الصناعة ، او مطلق حب الدنيا . وهذا التأويل على فرض قبوله لا يدفع القول في ادم وحواء الا على حصر معنى الآية بالتأويل وهو باطل . فان المعنى الظاهري مراد قطعاً وواقع . وانما الكلام في معنى التأويل هل هو مراد ام لا ؟

واما من زعم انه بعد الرسالة وكان العصيان من ادم وحواء على سبيل النسيان فغير مسلم له .

اما اولا : فلما تقدم من الادلة الشاملة لما قبل الرسالة وبعدها بعدم جواز صدور الذنب من المعصوم عمداً وسهواً . فالحمل على ذلك غير صحيح ولو تنزلنا لكان ما قبل البعثة اولى منه بعدها ، وان كان نسيانا ، لما مر في قول الرضا عليه السلام : لانه قبل البعثة لا يحدث منه عظيم منافاة لمقتضى العصمة على ما يعرف عامة الناس . واما على مقتضى الأدلة وحكمها فلا يجوز قبلها ولا بعدها . ومع هذا فقد وردت الأخبار عن الأئمة الاطهار عليهم السلام ان نسي في الآية بمعنى ترك وهو ينافي قول من فرّ عن نسبة المعصية الى النسيان ، فان النسيان أيضاً من المعصوم قبيح لمنافاته لفائدة العصمة .

فان قلت : نعم ولكنه اقل قبحاً من النسيان بمعنى الترك فلا يصار الى الاقبح .

قلت : لا حاجة تدعو الى المصير الى شيء منها ولم اذكره للمصير اليه وانما ذكرته معارضة لمن التجأ اليه حتى سهل عليه نسبة المعصية بعد الرسالة ، ولولا حمله على النسيان لما قال به بعد الرسالة .

فان قلت : لم قلت انه لا حاجة تدعوا الى المصير الى شيء منهما وانت تروي ان النسيان بمعنى الترك وهو يدل على مصيرك اليه ؟

قلت : لم اصر اليه في هذا المعنى ، وإنما اصير اليه فيما روي بمعنى انه لما كلف مع النبيين اولى العزم في الذر الاول بما يختص به النبيون السابقون آمنوا به عن بصيرة ، وآدم أمن به من غير بصيرة ولا فهم له ، ولم يجحد ولو جحد لكفر ، فسمى النبيون المؤمنون عن معرفة بـ « اولي العزم » ولم تكن تلك الرتبة لادم . فقال الله تعالى :« ولقد عهدنا الى آدم من قبل فنسي » (١) . اي فترك يعني لم يفهم ولم يجحد ولم يجد له عزماً وثباتاً وصبراً كما كان لاولي العزم عليهم السلام .

فان قلت : لعل ما ذكرت مخصوص بتلك الواقعة ؟

قلت : الظاهر انه ليس بخاص بها ، بل هو المراد بقرينة ما دل على تذكره كما يأتي في اجوبة القوم . وان تكلمنا هناك على ما يناسب المقام وهذا .

قال الشارح : واعترض عليه بان ابليس ذكر آدم وقت الوسوسة امر النهي فقال : « ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة . . . » ومع هذا التذكير يمتنع النسيان ، وقد اجيب عنه بانه يجوز أن يكون وقت التذكير غير وقت النسيان .

اقول : هذا الاحتمال قائم ، بل هو الظاهر وهو ان ابليس انما ذكر آدم النهي حال الوسوسة والتزيين وهو غير وقت النسيان . لان وقت النسيان هو وقت الأكل . لكن قول المجيب : والا فلا وجه لقوله تعالى : « فنسي » فيه : انه وان سلمنا ان وقت التذكير والوسوسة غير وقت النسيان الذي هو وقت الأكل ، لكن لا نسلم الا وجه لقوله

(١) سورة طه الآية ١١٤ .

تعالى : « فنسي » ، بل له وجه وهو ان (نسي) بمعنى ترك كما هو مذكور في اللغة . ومنه النسيئة بمعنى التأخير .

فان قلت : ان الظاهر منه النسيان المذكور الذي هو محو الصورة من الحافظة لانه اشهر الفردين .

قلت : ان باقي الآية وهو قوله تعالى : « ولم نجد له عزماً » يشعر بانه فعل ما فعل ذاكراً النهي والا لم يحسن ان يقال في حقه : « ولم نجد له عزماً » .

وايضاً حين عاتبهما اعترفا بالتقصير والزلة . ولو كان فعلهما بالنسيان وعدم العمد لكان الاعتذار به اولى واقرب للمسامحة .

فان قلت : انما اعترفا طلباً للصفح من الكريم والمعتذر بالنسيان غير طالب للصفح .

قلت : ان الاعتذار بالنسيان طلب للصفح مع عدم عظيم التقصير وهو ابلغ من الاول واقرب للرحمة .

وأما قول من سلم ان آدم كان متذكراً للنهي لكنه اقدم على التناول بالتأويل الى آخر احتجاجه ، فهو مروى وهو احتجاج قوي .
ومعنى ما روى على جهة الاختصار والاقتصار انه : لما امتنع ابليس من السجود لادم وطرد من الجنة كان لا يقدر على الصعود اليها بنفسه ، وانما يدخل في فم الحية وتصعد به الى الجنة ، فكان يوسوس لادم بالاكل من الشجرة وهو في فم الحية ، ويتوهم آدم ان الحية هي التي تكلمه فلم يقبل منها . ومضى الى حواء وذكر لها ذلك فلم تقبل منه ، فقال لها ابليس : ان الله نهاكما عن الاكل من الشجرة التي اشار اليها ، وفي الجنة امثالها كثير ، فكلي من غير المشار اليها ونوع الشجرة واحد كلها شجرة الخلد ، فابت . فقال : ان الله تعالى نهاكما عن الأكل وبعد ذلك النهي

رخص لكما . قالت : لو صدرت عن الله تعالى رخصة لوصلت الى نبيه آدم . فقال لها : هذه الشجرة واشار الى غير ما اشار الله تعالى اليهما عليها حرس من الملائكة يحرسونها فامضى اليها فان منعتك الملائكة الحارسون فاعلمي ان النهي باق وان لم تمنعك فاعلمي ان النهي ارتفع .

فمضت الى الشجرة فهمت الملائكة الحارسون بمنعها فأوحى الله اليهم ان امسكوا فاني انما جعلتكم حرساً عن غير العقلاء واما العقلاء فقد وكلتهم الى عقولهم . فاتت الى الشجرة فلم تمنعها الملائكة فاكلت منها فمضت الى آدم واخبرته بالقصة ، وان النهي ارتفع وانها اكلت ، فمضى آدم واكل ، ولم يأكلا من نفس الشجرة التي نزل الوحي بالاشارة اليها بخصوصها .

فتوجيه النظّام موافق في المعنى لما يفهم من هذه الرواية التي نقلتها بالمعنى مقتصراً على ما فيه الاستشهاد ، وهو توجيه موجه ، ويرجع الى ترك الاولى وهو ليس بذنب في الحقيقة .

نعم يسمى معصية وذنباً وسيئة اذا صدر من اصحاب المراتب العالية في القرب من الله عز وجل كالنبيين ، ولهذا ورد : « حسنات الابرار سيئات المقربين » . وذلك انه قد روى عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال : لنا مع الله حالات نحن فيها هو وهو نحن وهو هو ونحن نحن .

وهذا هو معنى ما ذكره الحجة عليه وعلى ابائه السلام في دعاء شهر رجب قال : « فجعلتهم معادن لكلماتك واركاناً لتوحيدك وآياتك ومقاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفك بها من عرفك لا فرق بينك وبينها الا انهم عبادك وخلقك » . الدعاء

وهذه أعلى مراتب القرب وهم عليهم السلام في هذه الحال بالنسبة

الى فعل الله ومشيئته مثل الحديدة المحماة في النار ، فانه لا فرق بينها في الاحراق وبين النار ، لانها محل فعل النار . وهم عليهم السلام في هذه الحال محال مشية الله ، وهم عباد الله وخلقه .

ولهم حالات وهي دون هذه وهي حـالة عبادتهم واكلهم وشربهم ونكاحهم وما اشبه هذا . وهي وان كانت حسنـات يثابون عليهـا وقد امرهم بها الا انها بالنسبة الى الحالة الاولى معاصي وغفلات عن الحضرة الالهية . فهم يستغفرون منها وان لم تكن ذنوباً حقيقية . ومثال ذلك الرجل المقرب عند السلطان فانه اذا كان بين يديـه لا يحسن منه ان يأكل ويشرب وينكح وان كان يرضاه بخلاف ما اذا مضى عن مجلسه فانه يفعل ما يشاء مما لا يسخط السلطان ولا عيب فيه . ولكن حالته الاولى افضل واجل من الحال الثانية .

فاذا فهمت هذا ظهر لك ان ما ينسب الى الانبياء من قبيل ترك الاولى وانهم يعدونه ذنوباً والله سبحـانه يعاتبهم على فعل ذلك لقرب محلهم من حضرة مناجاته . ومن زعم ان النهي وان كان ظـــاهراً في التحريم لكنه ليس نصاً فيه الى آخر كلامه . يريد بالتأويل الحمل على ترك الاولى وهو استدلال صحيح من دليل المجادلة بـــالتي هي احسن في الظاهر .

وقوله : او التوقيف تردد بين مقتضى الادلة وهو الحمل على ترك الاولى وبين مقتضى الاعتقاد من اثبات المعصية الحقيقية ، اما قبل النبوة او بعدها او نسياناً . لان اصل هذا ميل الى المعتقد لا بصريح الدليل وهو الذي اشار اليه سبحانه بقوله : « واما الذين في قلوبهم زيـــغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله » (١) .

(١) سورة آل عمران الآية ٥ .

يعني ان الذين لا يطلبون محض الحق وانما يطلبون تصحيح غرضهم واعتبار طريقتهم وان خالف مقتضى الادلة فيتكلف ما يغالط به الخصم وان كان يعلم انه ليس بدليل ومنه تردد هذا الزاعم بعد ما قاده الدليل الى صحيح التأويل فافهم .

فصل

ومن الوجوه التي عارض بها القائلون بجواز صدور الذنب عن الأنبياء عليهم السلام ادلة المانعين قول ابراهيم عليه السلام : « هـذا ربي » . فانه كفر . وقد صدر عن ابراهيم وهو نبي بالاتفاق .

اجاب بـان قول ابراهيم : « هذا ربي » . على سبيل الفرض . فان من اراد ابطال قول يفرضه اولا ثم يبطله .

اقول : ان هذا الجواب صحيح وان كان مجملا مختصراً . وبيـانه انه كان في زمانه طائفة يعبدون الزهرة ، وطائفة يعبدون القمر ، وطائفة يعبدون الشمس ، فأتى الى العابدين للزهرة فلما طلعت الزهرة قـال لهم : هذا ربي . على جهة الانكار . اظهره في صورة الاقـرار ليميلوا اليه ويقبلوا بيانه ، لانهم لا يتهمونه ، فلما مالوا اليه وفرحوا به واحبوه وافلت الزهرة قال لهم : ما احب هذا ، فقالوا لم ؟ قال : لانه افل وانتقل من مكان الى مكان والرب لا يجوز ان يغيب ولا ينتقل ، لانه اذا غاب وانتقل فارق مربوبه . واذا فارقه اضمحل مربوبه ، ولو كان هذا الكوكب رباً لكان حين افل ذهبت مربوباته .

فلما بين لهم بطلان اعتقادهم انتقل الى العابدين للقمر وفعل لهم

مثل الاولين . ثم انتقل الى عبدة الشمس وفعل معهم مثل ما فعل بعبدة الكواكب والقمر . وهذا مراد المجيب .

والظاهر ان هذا الاحتمال الذي اقامه ارجح من ظاهر اللفظ بدلالة الآيات التي بعد تلك القصة وهي قوله تعالى : « وتلك حجتنا اتيناها ابراهيم على قومه » . فانه دال على ان ابراهيم فعل ذلك ليبين لهم كيفية الاستدلال على معرفة المعبود عز وجل . واذا كان ارجح او مساوياً بطل استدلال الخصم مع معارضة الادلة الصحيحة الصريحة له .

ومن الوجوه التي عارض بها الخصم قول ابراهيم عليه السلام : « بل فعله كبيرهم هذا » . وهو كذب ، والكذب ذنب . فقد صدر من النبي ذنب .

اجاب عنه بوجهين :

احدهما ان ابراهيم قال هذا القول على سبيل الاستهزاء بالكفار كما لو قلت لصاحبك وهو امي ويعتقد انه قادر على الكتابة انت كتبت هذا ! على سبيل الاستهزاء .

وثانيهما ان اسناد الفعل الى الكبير اسناد الفعل الى السبب . لان تعظيم الكفار للصنم حمل ابراهيم على ان يجعلها جذاذاً .

اقول : وفيه وجه ثالث وهو : تقديم الجزاء على الشرط . والمعنى ان كانوا ينطقون فقد فعله كبيرهم هذا . فقدم الجزاء على الشرط ايهاماً وتنبيهاً لهم الا انهم اذا كانوا لا ينطقون بل هم جماد فانهم لا ينفعونهم شيئاً ولا يضرونهم فلم يعبدون ما لا ينفعهم شيئاً ولا يضرهم . فلما نبههم تنبهوا قالوا لانفسهم : انكم الظالمون . ثم رجعوا عن التنبيه لاتباع طريقة ابائهم والى العصبية . ولو لم ينسب ذلك الفعل الى الكبير لما تنبهوا على خطئهم في عبادتهم لأصنامهم وان كانوا لا ينتفعون بذلك

ولكن اقامة للحجة عليهم . ولاجل هذه الفائدة قيل ان هذا الوجه اظهر من الأولين . وعلى اي حال فان هذه الاحتمالات لا اقل ان تكون مساوية فتبطل بها معارضة الخصم .

ومن الوجوه نظر ابراهيم عليه السلام في النجوم ليعلم حاله من تأثير النجوم لقوله تعالى : « فنظر نظرة في النجوم فقال اني سقيم » والنظر في النجوم من هذا الوجه حرام . وقوله تعالى : « اني سقيم » كذب لانه لم يكن سقيماً والكذب ذنب .

اجاب : ان نظر ابراهيم في النجوم ليس ليعرف حاله من تأثير النجوم بل نظره في النجوم كان للاستدلال والتعرف من صنعه تعالى . والنظر في النجوم من هذا الوجه طاعة لقوله تعالى : « ويتفكرون في خلق السموات والأرض » . وبان قوله تعالى : « اني سقيم » يجوز ان يكون عن سقم حال به او من سقم متوقع في الاستقبال ، انتهى .

اقول : ان النظر في علم النجوم لتعرف حال ليس بحرام مطلقاً . وانما الحرام اذا نظر باعتقاد انها مؤثرة . وليس في الآية ما يدل على ذلك . فحمل المعارض نظره على الاعتقاد غير مراد ودون اثباته خرط القتاد . وانما الواقع في المسألة ان الاسباب جعلها الله سبحانه اسباباً ومعنى جعلها اسباباً انه عز وجل يفعل بها المسببات كبذر الحنطة في الأرض وتنقية الأرض وتغطيته لئلا يأكله الطير وسقيه بالماء . فانها اسباب جرت عادة الله انه لا يوجد الزرع للحنطة بدون ذلك ، لا انه مستقل سبحانه بالزرع بدون الاسباب كما يعتقده صاحب الاعتراض وصاحب الجواب . لانه سبحانه اذا اراد ان ينبت النبات من الحنطة فلابد من تهيئة الاسباب اما كما ذكرنا مثلا واما غيرها ، فانه مسبب الاسباب والا لم تكن الاسباب اسباباً . وليس ذلك لعجز في القدرة

ولكن لعجز في المقدور عن قبوله للايجاد بغيرها ، كما جعل علة الشيء من الاجسام المادة والصورة فلا يمكن ايجاد جسم مادي بلا مادة وصورة وذلك لعجز المصنوع بدون ذلك .

ولذا صرح سبحانه بالرد على من ادعى ان له ولداً فقال : « انى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة » (١) . لانه لو خلق ولداً لم يكن ولداً بل هو من سائر خلقه ولا يكون حتى يتولد من ابٍ وامٍ ظاهرين او باطنين أو احدهما ظاهر والاخر باطن ، مثل زيد من أب وأم ظاهرين ومثل آدم من أب وأم باطنين وهما المادة والصورة . ومثل عيسى من أب باطن وهو المادة المتخلقة من نفخ روح القدس ، ومن مريم ، فان الله تعالى امر جبرئيل الأمين فاستل من لطيف الأرض سلالة قد وقع عليها من شجرة المزن التي في الجنة نطفة استجنت في باطنها كاستجنان النطفة التي من شجرة المزن في الرائحة المستجنة في النطفة ، نطفة المني فنطفة شجرة المزن استجنت في الرائحة ، والرائحة تعلقت بلطيف السلالة المشار اليها ، فانبثت تلك السلالة في الهواء كانبثاث الذر والغبار في الهواء . فنفخ منه جبرائيل عليه السلام في جيب مريم فتكون عيسى من تلك النطفة التي هي المادة ، وهي الاب الباطني ، مع ما من مريم عليها السلام من القابلية وهي الصورة التي هي الام الباطنية .

ولاجل هذا قال الله تعالى : « ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » (٢) . اي خلق عيسى من تراب كما خلق آدم من تراب فقال له كن فيكون ، كما قال لادم . وليس المعنى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم ، في انه يقول كن فيكون بدون

(١) سورة الأنعام الآية ١٠١ .

(٢) سورة آل عمران الآية ٥٣ .

خلقه من تراب ، كيف وعيسى خلق من صلب آدم ، ولكنه حين مسح على ظهر آدم واخرج الذرية في الذر منه من ظهور ابائهم وكلفهم وجمعهم في صلبه ولم يرجع عيسى فلذا سمي المسيح لانه قد بقى عليه اثار المسح .

والحاصل : انه لابد في الاشياء ، من اسبابها فلو لم يكن في الاسباب مدخل في الايجاد اصلا كما يزعمه الاشعري لما كان لايجادها ولتسميتها اسباباً فائدة . ولا نقول انها هي المؤثرة بدون الله تعالى ، بل نقول : الله سبحانه يفعل بها ما يشاء من مسبباتها . ويستحيل قبول الايجاد بدون قابل . والمادة والصورة علتان والفعل علة الفاعلية .

وبالجملة : ليس هذا محل بيان هذه المسألة الا انا نقول : ان الله سبحانه جعل النجوم وما في العالم العلوي اسباباً بها يفعل ، فهي مؤثرة بالله في المسببات . فان الماء والأرض والفصل جعلها الله اسباباً للنبات فبها ينبت النبات وبه كانت اسباباً لكون البذر قابلا للمزرع . وانت اذا تأملت قوله تعالى : « انى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة » بعقلك طالباً للحق غير ملتفت الى مذهبك ظهر لك ما اشرت اليه .

واذا نظرت الى جميع الاشياء رايتها جارية على نحو ما ذكرنا لم يخلق شيئاً بغير سبب وذلك لعجز المخلوق عن قبول الايجاد بدون الاسباب .

فان قلت لو شاء الله تعالى خلق ما شاء بغير سبب لانه سبب من لا سبب له وسبب كل ذي سبب ومسبب الاسباب من غير سبب . قلت هو سبحانه كذلك وفوق ذلك ، لكن المخلوق لا يقدر بدون الاسباب المخلوقة . فاذا أراد سبحانه سبب الاسباب . وقوله سبب كل ذي سبب وسبب من لا سبب له انه يسبب الاسباب لمن لا سبب له من غير سبب

قديم بل هو بفعله تعالى يخترع الاسباب لما يريد من ايجاده فافهم .

فنظره عليه السلام في النجوم من هذا النحو فان الله سبحانه جعل الكواكب والافلاك والبروج وجميع المنازل والحركات اوقاتاً واسباباً لما يفعل مثل ارتفاع الشمس جعله سبباً لفصل الربيع فانها بحرارتها تسخن وبرطوبة فصل الشتاء وبحرارتها تحصل الحرارة والرطوبة في العالم السفلى اللتان هما علة الكون لان الاسباب جعلها اعضاد للمسببات وهو الفاعل بتلك الاسباب .

والمحرم من علم النجوم هو اعتقاد انها مؤثرة بدون الله . واما بالله فقد نص سبحانه على نظائره فقال في حق عيسى على محمد وآله وعليه السلام : « واذ تخلق من الطين كهيئة الطير باذني فتنفخ فيها فتكون طيراً باذني وتبرأ الاكمة والابرص باذني واذ تخرج الموتى باذني » وكل هذا مثل ما قلنا اذ لا فرق بين عيسى وبين الجمادات كالماء والارض للنبات .

وأيضاً المحرم من علم النجوم اعتقاد التأثير بما ظهر له من الاسباب وان كان بالله سبحانه لانه لا يحيط بجميع الاسباب . ولهذا ورد : ان هذا علم لا يعلمه الا نحن واهل بيت في الهند .

فمثل ابراهيم عليه السلام يحيط بالقدر الذي يكون تاماً في السببية لايجاد . فاذا عرف علة التأثير ولم يبق عليه من الجزم بايجاد الله للمسبب عندما يعلم من الاسباب الا ما لله في ايجاده البداء . فانه قبل ان يوجده له الا يوجده لما يجدد من الموانع اذا شاء ، وحينئذ يحصل لابراهيم عليه السلام علم بوقوع المسبب عن تلك المسببات بالله سبحانه كما يحصل لك حين رأيت الجبل اليوم ومضيت عنه العلم بانه باق على حجريته لم يقلبه الله ذهباً ولو شاء تعالى انقلب . وهذا العلم العادي بما كان

يحصل لاهل العصمة عليهم السلام بما سيكون عن الاسباب المستلزمة لذلك بالله سبحانه التي جعلها مستلزمة به تعالى .

وغير المعصومين لا يحصل لهم ذلك العلم لعدم احاطتهم بقواعده كما كان دانيال عليه السلام يحصل له العلم القطعي من علم الرمل وعلماء الرمل غير المعصومين اجمعوا بانه من غير المعصومين لا يفيد الا الظن وانه يفيد القطع من المعصوم . وذلك لان علوم المعصومين عن الوحي عن الله سبحانه بواسطة الملك وهم مع هذا مؤيدون بروح القدس فيحصل لهم القطع . لا يتوقف احدهم على شيء في حصول القطع الا على البداء . فانهم يعلمون ان الله عز وجل يمحو ما يشاء ويثبت وهم يعلمون ان كل شيء قائم بأمر الله . فالاسباب انما تؤثر بل انما هي شيء بالله اي بالله وبما اقامها وحفظها من امره . فهي به تعالى وبأمره شيء . وهي به تعالى وبأمره تؤثر . وليس كما يتوهم المفوضة ولا الجبرية . فالنظر في النجوم ليس حراماً .

فاذا عرفت ما بينا لك ظهر لك ان الجواب المذكور سابقاً المنقول عن شارح الطوالع ليس بشيء ، بل الجواب هذا ، وهو المروي من اخبار اهل بيت محمد صلى الله عليه وآله بالمعنى لانه قوله تعالى : فقال اني سقيم متفرع على نظره في النجوم ، واما قوله اني سقيم فليس بكذب لانه سقيم القلب . اما ظاهراً فلما لحقه من افعالهم وعباداتهم الاصنام ، فلما خرجوا لعيدهم وأرادوا منه أن يخرج معهم فقال لهم اني سقيم ، وهو يريد اني سقيم القلب من أفعالكم ولا اقدر على الخروج حتى اشفي قلبي من اصنامكم بتكسيرها . وكلامه مطابق للواقع ولاعتقاده ولارادته فهو صدق . ولايراد من الصدق الا مطابقة الكلام للواقع بعقد المتكلم وارادته من لفظه ودلالة لفظه ، لا على ما يفهم السامع

لان فهم السامع من الكلام مطابقته للواقع لا يجعله صدقاً بخلاف ارادة المتكلم وقصده . ولهذا لما قال المنافقون لمحمد صلى الله عليه وآله : « نشهد انك لرسول الله » (١) قال الله : « والله يعلم انك لرسوله » .

فعلم الله من هذا الكلام مطابقته للواقع . ولكنهم لم يريدوا بكلامهم مطابقته للواقع لعدم توطين انفسهم على طاعته . فجعل الله كلامهم كذباً لعدم ارادتهم المطابقة . فقال الله تعالى : « والله يشهد ان المنافقين لكاذبون » (٢) وانما امر بالتورية في بعض الواقعات تفصياً من الكذب . ولو كانت التورية كذباً لما وجبت في مواضعها احترازاً من الكذب فافهم ان كنت تفهم .

فصل

ومن الوجوه التي عارض بها المخالفون ادلة الموافقين اخفاء يوسف عليه السلام حريته عند بيعه فانه كتمان للحق وكتمان الحق ذنب .

اجاب : انما اخفى يوسف حريته لاشعاره بالقتل ان اظهر حريته وكان ذلك قبل نبوته .

اقول : انما اخفى يوسف حريته دفعاً للمقتل ، فانه نقل انهم خاطبوه بلغتهم والسيارة لا يعرفون لغتهم وقالوا له : ان لم تعترف عندهم بانك رق لنا والا قتلناك . فاعترف لهم عند السيارة بذلك . إلا انه اعترف لهم بانهم صادقون تورية لانهم لو لم يعترف قتلوه . فهم صادقون في وعيدهم .

(١) (٢) سورة المنافقون الآية ٢ .

وروى ابن عباس انه سكت . واكثر المفسرين ان اخوته اتوا ألرفقة وقالوا : هذا غلامنا آبق منا فاشتروه . وسكت يوسف مخافة ان يقتلوه وانت خبير بان السكوت ليس قولا ولا يدل على القول ولا على الرضا لانه اعم منه فلا يفهم منه كتمان الحق بوجه من الوجوه ، فلا يكون ذنباً ولا حاجة الى تخصيصه بما قبل النبوة .

ومن الوجوه : هم يوسف للزنا لقوله تعالى : « ولقد همت به وهم بها » والهم بالزنا ذنب .

اجاب عنه بان هم يوسف جبلّي لان ميل الرجل الى المرأة جبلي ليس بنقص في حق الرجل ، بل صفة محمودة غير اختيارية . انتهى

اقول : هذا الجواب يراد ما لا يدل لفظه على كله ، لان ظاهر لفظه ان هذا الهم نقص ، بل المراد كما قيل بهمه ميل الطبع ومنازعة الشهوة لا القصد الاختياري وذلك مما لا يدخل تحت التكليف ، بل الحقيق بالمدح والاجر الجزيل من الله من يكف عن الفعل عند قيام هذا الهم او مشارفة الهم كقولك : قتلته لو لم اخف الله .

وعن الرضا عليه السلام في جوابه للمأمون : لقد همت به ـ ولولا ان رأي برهان ربه ـ لهم بها كما همت به ، لكنه كان معصوماً والمعصوم لا يهم بذنب ولا يأتيه ، ولقد حدثني ابي عن الصادق عليه السلام انه قال : همت بان يفعل وهم بالا يفعل . وروى : وهمت بان يفعل وهم بان يضربها .

واذا تأملت هذه المحامل خصوصاً المروية ، ظهر لك انه ما هم ولا مالت نفسه ، وحاشى نبي الله من القبيح كما قال الرضا عليه السلام : « لكنه كان معصوماً والمعصوم لا يهم بذنب ولا يأتيه » .

وليس عند اهل البيت عليهم السلام فرق بين ما قبل النبوة وما

بعدها كما يظهر من كلام الرضا عليه السلام .

وما احسن ما قيل وقيل انه للرازي : ان الذين لهم تعلق بهذه الواقعة هم يوسف والمرأة وزوجها والنسوة والشهود ورب العالمين وابليس وكلهم قالوا ببرائة يوسف عن الذنب فلم يبق لمسلم توقف في هذا الباب اما يوسف فقوله : « هي راودتني عن نفسي » . وقوله : « رب السجن احب الي مما يدعونني اليه » . واما المرأة فلقولها : « ولقد راودته عن نفسه فاستعصم » . وقالت : « الان حصحص الحق انا راودته عن نفسه » واما زوجها فلقوله : « انه من كيدكن ان كيدكن عظيم » واما النسوة فلقولهن : « امرأة العزيز تراود فتيها عن نفسه قد شغفها حباً انا لنراها في ضلال مبين » ، وقولهن : « حاش لله ما علمنا عليه من سوء » . واما الشهود قوله تعالى : « شهد شاهد من اهلها » الآية واما شهادة الله بذلك فقوله عز وجل من قائل : « كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين » . واما ابليس فقوله : « لاغوينهم اجمعين الا عبادك منهم المخلصين » ، فقد اقر ابليس بانه لم يغوه .

وعند هذا نقول لهؤلاء الجهال الذين نسبوا الى يوسف عليه السلام الفضيحة : ان كانوا من اتباع دين الله فليقبلوا شهادة الله بطهارته . وان كانوا من اتباع ابليس وجنوده فليقبلوا اقرار ابليس بطهارته .

وقال الزمخشري في الكشاف بعد ان ذكر اقوال الحشوية في هم يوسف : « فمنهم من قال همت بمخالطته وهم بمخالطتها . ومنهم من قال ان يوسف حل الهميان وجلس منها مجلس المجامع . ومنهم من قال بانه حل تكة سراويله وقعد بين شعبيها الاربع وهي مستلقية على قفاها ، وفسر البرهان بانه سمع صوتاً اياك واياها ، فلم يكترث له . فسمعه ثانياً فلم يعمل به . فسمعه ثالثاً اعرض عنها ، فلم ينجع فيه حتى

مثل له يعقوب عاضاً على انملته ، وقيل ضرب بيده في صدره فخرجت شهوته من انامله ، وقيل كل ولد يعقوب له اثنا عشر ولداً الا يوسف فانه ولد له احد عشر ولداً من اجل ما نقص من شهوته حين هم . وقيل صيح به يايوسف لا تكن كالطائر كان له ريش فلما زنى قعد ولا ولا ريش له . وقيل بدت كف فيما بينهما ليس لها عضد ولا معصم مكتوب فيها : « وان عليكم لحافظين كراماً كاتبين » . فلم ينصرف . ثم رأى فيها : « ولا تقربوا الزنى انه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلا » فلم ينته . ثم رأى فيها : « واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله » . فلم ينجع ، فقال الله لجبرائيل ادرك عبدي قبل ان يصيب الخطيئة . فانحط جبرائيل وهو يقول : يايوسف اتعمل عمل السفهاء وانت مكتوب في ديوان الأنبياء ؟ وقيل رأى تمثال العزيز ، وقيل قامت الامرأة الى صنم كان هناك فسترته وقالت : استحي ان يرانا . فقال استحيت ممن لا يسمع ولا يبصر ، ولا استحي من السميع البصير والعليم بذات الصدور » .

وقال الزمخشري : « وهذا ونحوه مما يورده اهل الحشو والجبر الذين دينهم بهت الله وانبيائه واهل العدل والتوحيد . ليسوا من مقالاتهم ورواياتهم بحمد الله بسبيل . ولو وجدت من يوسف عليه السلام ادنى زلة لنعيت اليه وذكرت توبته واستغفاره ، كما نعيت على آدم صلوات الله عليه زلته ، وعلى داود وعلى نوح ، وعلى ايوب وعلى ذي النون ، وذكرت توبتهم واستغفارهم . كيف وقد اثنى عليه وسمى مخلصاً .

فعلم بالقطع انه ثبت في ذلك المقام الاخص ، وانه جاهد نفسه مجاهدة اولي القوة والعزم ناظراً في دليل التحريم وجه القبيح حتى استحق من الله الثناء فيما انزل الله من كتب الاولين . ثم ثنّى بالقرآن الذي

هو حجة على سائر كتبه ومصداق لها، ولم يقتصر الا على استيفاء قصته وضرب سورة كاملة عليها ليجعل له لسان صدق في الآخرين كما جعله لجده الخليل ابراهيم. وليقتدي به الصائمون الى آخر الدهر في العفة وطيب الأزار والتثبت في مواقف العثار. فاخزى الله اولئك في ايرادهم ما يؤدي الى ان يكون انزال الله السورة التي هي احسن القصص في القرآن العربي المبين، ليقتدى بنبي من انبياء الله في القعود بين شعبي الزانية. وبالتوبيخ العظيم، وبالوعيد الشديد، وبالتشبيه بالطائر الذي سقط ريشه حين سفر غير انثاه، وهو جاثم في مربضه لا يتحلحل ولا ينتهي ولا يتنبه، حتى يتداركه الله بجبرائيل وباخباره. ولو ان اوقح الزناة واشطرهم واحدهم حدقة واصبحهم وجهاً القى بادنى ما القى به نبي الله مما ذكرت لما بقى له عرق ينبض ولا عضو يتحرك. فياله من مذهب ما افحشه ومن اضلال ما ابينه». انتهى كلام الكشاف.

فتدبر في كلام من لم ينظر الى خصوص مذهب كالرازي والى كلام الزمخشري وان كان من العدلية الا ان ما نقله عنهم حق، وما قال فيهم حق والحمد لله رب العالمين.

ومن الوجوه التي عارضوا بها: جعل يوسف سقايته في رحل اخيه ليتهمه بالسرقة، وذلك خيانة، والخيانة ذنب.

اجاب بان ذلك شيء فعله بموافقة اخيه ليقيم عنده فلا يكون خيانة فلا يكون ذنباً.

اقول: هذا الجواب حسن في نقض هذه المعارضة، ويقال بان ذلك شيء فعله بأمر الله تعالى لقوله تعالى: «كذلك كدنا ليوسف ما كان لياخذ اخاه في دين الملك الا ان يشاء الله» الآية. فلا يكون فعل ما امر الله به ذنباً.

ومن الوجوه التي عارضوا بها : ما صدر عن اخوة يوسف في القائه في غيابة الجب وايذاء ابيهم ، وكذبهم بان الذئب اكل يوسف وكل هذا ذنب

اجاب : بانا لا نسلم ان اخوة يوسف انبياء ولئن سلم انهم انبياء فما صدر منهم لم يكن حال نبوتهم .

أقول : الجواب بانهم ليسوا بانبياء هو الجواب . وأما الجواب عن فرض التسليم فمبني على مذهبه كما هو طريقته في تأييد مذهبه ، ووجه فرض التسليم ان بعضاً قال بنبوتهم مستدلا بقوله تعالى : « قولوا امنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل الى ابراهيم واسحق ويعقوب والاسباط وما أوتي موسى وعيسى » (١) الآية . والمراد بالاسباط اخوة يوسف وما أنزل اليهم هو الوحي ، والمشهور بينهم المعروف عندهم انهم ليسوا بانبياء .

ففي العياشي عن الباقر عليه السلام : انه سئل هل كان ولد يعقوب انبياء ؟ قال : « لا ولكنهم كانوا اسباطاً اولاد الأنبياء . لم يكونوا يفارقوا الدنيا إلا سعداء ، تابوا وتذكروا ما صنعوا » . فماذا فما المراد بما انزل اليهم قبل الصحف صحف ابراهيم ؟ بمعنى أنهم يعملون بها وأقاموها بعد توبتهم . وقيل المراد من تولد منهم من الأنبياء بعد يوسف .

فعلى ما هو الظاهر ليس لمعارضتهم بهذا الوجه معنى الا تكثير صور الادلة ترويجاً لفتنتهم .

---

(١) سورة البقرة الآية ١٣١ .

فصل

ومن الوجوه التي عارضوا بها : قصة داود عليه السلام والطمع في امرأة أخيه (اوريا) كما قال الله تعالى على لسان الملائكة : « ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة . ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها وعزني في الخطاب » وكل ذلك ذنب .

أجاب بان قصة داود عليه السلام لم تثبت صحتها على ما ذكروه والآية لم تدل على ما ذكره ، بل تحتمل غيره ، هذا حال عصمة الأنبياء بعد الوحي . امـــا قبل الوحي فالاكثرون منعوا جواز الكفر وافشاء الكذب والاصرار على الذنب لئلا تزول عن النبي الثقة بالكلية ، وجوزوا صدور المعصية منه على سبيل الندور كقصة اخوة يوسف ، والروافض اوجبوا عصمة الأنبياء من الكذب والمعاصي مطلقاً كبيرة أو صغيرة عمداً أو سهواً قبل البعثة أو بعدها » . انتهى ما نقلته من شرح الطوالع .

أقول : ما ذكره المجيب من ان قصة داود عليه السلام لم تثبت على ما ذكروه صحيح ، لان ذلك من روايات الحشوية الذين يفترون على الله الكذب ، بل الثابت من قصته ما رواه في (العيون) عن الرضا عليه السلام قال :

« واما داود فما يقول من قبلكم فيه ؟ »

فقيل : ان داود عليه السلام كان يصلي في محرابـه اذ تصور له ابليس على صورة طير احسن مـا يكون من الطيور ، فقطع داود عليه السلام صلاته وقام ليأخذ الطير ، فخرج الطير الى الدار فخرج داود الى

أثره ، فطار الطير الى السطح فصعد في طلبه ، فسقط الطير في دار اوريا بن حنان ، فاطلع داود في أثر الطير فاذا بامرأة اوريا تغتسل . فلما نظر اليها هويها ، وكان قد اخرج اوريا في بعض غزواته ، فكتب الى صاحبه ان قدم اوريا امام التابوت ، فقدم فقتل اوريا وتزوج داود عليه السلام بامرأته .

فضرب الرضا عليه السلام يديه على جبهته وقال :

« لقد نسبتم نبياً من أنبياء الله تعالى الى التهاون بصلوته حتى خرج في أثر الطير ، ثم بالفاحشة ، ثم بالقتل ؟ » .

فقيل : يابن رسول الله فما كانت خطيئته ؟

فقال : « ويحك ان داود عليه السلام انما ظن ان ما خلق الله عز وجل خلقاً هو أعلم منه . فبعث الله عز وجل اليه الملكين فتسوروا المحراب فقالا له : « خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا الى سواء الصراط ، ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها وعزني في الخطاب » (١) . فعجل داود عليه السلام على المدعى عليه فقال : « لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه » . ولم يسأل المدعي البينة على ذلك . ولم يقبل على المدعى عليه فيقول له : ما تقول ؟ فكان هذا خطيئة رسم حكم لا ما ذهبتم اليه . الا تسمع الله عز وجل يقول : « ياداود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق الى آخر الآية » (٢) .

فقيل : يابن رسول الله فما قصته مع اوريا ؟

قال الرضا عليه السلام ان المرأة في ايام داود عليه السلام اذا مات بعلها أو قتل لا تتزوج بعده أبداً . فاول من أباح الله عز وجل

---

(١) (٢) سورة ص الآية ٢٣ و ٢٦ .

أن يتزوج بامرأة قتل بعلها داود عليه السلام . فتزوج بامرأة اوريا لما قتل وانقضت عدتها . فذلك الذي شق على الناس من قبل اوريا »(١)

وفي رواية ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام في قوله : « وظن داود يعني : علم . واناب أي تاب ـ وذكر أن داود عليه السلام كتب الى صاحبه الا يقدم اوريا بين يدي التابوت ورد ، فقدم اوريا الى أهله فمكث ثمانية أيام ثم مات .

اقول : لعل المراد من قوله عليه السلام : « فكان هـذا خطيئة رسم حكم » انه ترك الاولى ، لانه ربما علم صدق الدعوى بقرائن حصل له بها العلم . الا أن أدب الشرع يقتضي سؤال المدعى عليه ، وان كان يجوز له الحكم بدون السؤال ، كما هو المشهور الصحيح في المسألة ، فكانت هذه الفتنة من ترك الاولى .

فاستشهاد الرضا عليه السلام بقوله تعالى : « ياداود انا جعلناك خليفة في الأرض » الآية ، يدل على انه عالم بالمسألة ، معصوم عن الخطأ فيها ، لاستخلاف الله له في أرضه على عباده . وقول الله تعالى : « ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » . ليس ذلك عتاباً له لتقصير وقع منه ، بل هو بيان له وارشاد الى مراد الله سبحانه عند اول جعله خليفة .

ويؤيد تنزيهه عما روت الحشوية ما رواه الطبرسي في المجمع عن امير المؤمنين عليه السلام : « لا اوتي برجل يزعم ان داود عليه السلام تزوج امرأة اوريا الا جلدته حدين ، حدا للنبوة وحداً للاسلام » .

وروى انه قال : « من حدث بحديث داود عليه السلام على ما يرويه القصاص جلدته مائة وستين » .

(١) راجع عيون أخبار الرضا (ع) طبعة ايران صفحة ١٩٤

والحاصل : ان كل ما أوردوه في اثبات معاصي الأنبياء عليهم السلام غير ما ذكر من الكتاب والسنة ، والجواب عنه مع قوة معارضة عليه من نحو ما ذكرنا في جواب ما ذكروا سابقاً .

فصل

وما ذكره المخالفون من وقوع المعاصي منهم قبل البعثة ، توهماً منهم ان العصمة لا ترسخ ولا تتم الا بالوحي وتتابعه ـ غلط . لانهم يقررون ان الملكة النفسانية قبل أن تكون راسخة تسمى حالا . فاذا رسخت تصير ملكة ، والعصمة هي الملكة ، لانها تتوقف على العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات ، لانه اذا علم بمناقب الطاعات ومثالب المعاصي يرغب في الطاعات ويرغب عن المعاصي ، وتتابع الوحي مؤكد لها لتتابعه على تذكير ذلك العلم .

وهذا مبني على انها مكتسبة بعد توجه التكليف بالاعمال الظاهرة من غير حصول اصل مقتضى لها في أصل بنية الشخص وتخلقه من روحه وطينته . ولذا قالوا : جعلها انها هي كون الشخص بحيث يمتنع منه الذنب بخاصية في نفسه أو بدنه ممنوع ذلك بالعقل والنقل كما يأتي في دليلهم ، وهو غلط لما اشرنا اليه سابقاً من ان روح المعصوم نورانية لقربها من الفيض كما قربت الاشعة من السراج ، فانه نوراني لضعف ظلمته وانيته ، وان طينته طيبة صافية نورانية لبعدها عن تصادم العناصر وتعاودها ، لانها من عناصر نورانية مخزونة مكنونة تحت العرش .

وقد اشار اليها سبحانه بقوله : « يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار » (١) . أي تكاد تلك الطينة ان تحيى ولو لم تحلها روح . ولاجل شرفها وقربها وتاهلها لتلك الروح الربانية ظهرت فضائله وهو حمل في بطن امه ، وحين ولادته ، وحال طفوليته حتى ظهرت له معاجز ودلائل وكل ذلك قبل التكليف وقبل العلم الذي يدعونه وقبل الوحي ، بل لا يوضع الوحي الا في الموضع الصالح له بكونه قابلا له محتملا بحقيقة ما هو اهله اعباء الوحي ، قال الله : « الله اعلم حيث يجعل رسالته » هذا في روحه وطينته ، ومع ذلك يكون مصطنعاً لله سبحانه بعنايته به محفوفاً باللطف ، مغموساً في الرحمة كما تقدم في قوله في الزيارة التي رواها محمد بن عثمان بن سعيد العمري قال : « انى ولكم القلوب التي تولى الله رياضتها . . . الخ » وهو تركيب اللطف والاختصاص ، كما تقدم عن خطبة علي عليه السلام يوم الغدير والجمعة بقوله : « انتجبه في القدم على سائر الامم لعلم منه انفرد عن التشاكل والتماثل . . . الخ » .

وكل هذا وأمثاله بخاصية في نفسه وبدنه قبل الوحي ، بل قبل التكليف ، بل قبل الولادة ، ومقتضى هذه البنية التخلق بتلك الملكة فينشأ مهذباً مطهراً زاكياً طيباً ، يخوض في النور ويمشي في النور ، وينظر في النور ، وينام في النور .

فتقتضي الحكمة وضع الوحي في موضع صالح له ، فيوضع فيه ، مؤيداً بروح القدس ، مسدداً في الافكار والأقوال والأعمال ، عن استحقاق منه لذلك .

وذلك الاستحقاق هو استعداده وقبوله لتلك المراتب العالية عن

(١) سورة النور الآية ٣٦ .

اختياره مع قدرته على خلاف ذلك ، يعني ان قوله واستعداده باعماله الباطنة والظاهرة عن اختيار من غير اضطرار ولا جبر ولا جبل .

ولو وجد فيه ما يقتضي شيئاً من الذنوب من ظلمة أو كدورة ولو جواز الميل ، بمعنى اقتضائه لاصل فيه ، لما ناله عهد الله الذي هو الامامة والنبوة ، لانه تعالى يقول : « لا ينال عهدي الظالمين » .

وكما تقدم في كلام امير المؤمنين عليه السلام المنقول من خطبة يوم الغدير في قوله في صف النبي صلى الله عليه وآله : « فهو اهل ذلك بخاصته وخلته . اذ لا يختص من يشوبه التغيير ولا يخالل من يلحقه التظنين » ولا ريب ان هذا كله قبل الوحي .

فلا يجوز عليه شيء مما جوزه الخصم قبل الوحي . والا لاختص سبحانه من يشوبه التغيير ، لان عـدم الشوب سابق على الاختصاص الذي اريد للوحي فافهم ان كنت تفهم .

والعقل والنقل اللذين منع بهما الخصم كون الشخص بحيث يمتنع عنه الذنب بخاصية في نفسه أو بدنه ، وهو قولهم : امـا العقل فلانه لو كان كذلك لما استحق صاحبهـا المدح على عصمته ولامتنع تكليفه وبطل الأمر والنهي والثواب والعقاب .

وجوابه : انه انما لم يستحق المدح على عصمته لو كان كونه كذلك من الله وصنعه من غير اعتبار شيء من الشخص عن قابليته واستعداده اللذين هما جزء الصنع ، ولا من كسبه لتلك الاوصاف والتكاليف كما هو مذهب المانعين ، فانهم مع قولهم : ان كل شيء من الأوامر والنواهي وما يرتبط بها من الله . قالوا : لابد من اثبـات الكسب للعبد والا لبطل المدح والذم والثواب والعقاب .

فاذا كانوا مع اعتقادهم : ان كل شيء من الله تعالى ، من التكليف

والامر والنهي والخير والشر ، وجميع القدر والارادات ، وجميع الاسباب ، صححوا استحقاق المدح والذم والثواب والعقاب والتكاليف باثبات معنى موهوم لا اصل له وهو الكسب . فكيف يحكمون بعدم استحقاق شيء من ذلك اذا قيل بثبوت العصمة أو دواعيها وقوابلها أو مقتضاها بخاصية في نفسه أو بدنه ؟ مع ما سمعت من الله سبحانه يقول : « الله اعلم حيث يجعل رسالته » . وبمفهوم قوله تعالى : « لا ينال عهدي الظالمين » . ان عهده تعالى ينال المتقين السابقين والصادقين فانه مشعر بان العهد انما ينال من كان طيب العنصر زاكي الاصل . بل الدليل منقلب . فانه لو لم يكن اصل المنع من الذنب ذاتياً للشخص ـ والعصمة في الحقيقة انما هي ثمرة ذلك الاصل ـ لكانت العصمة على خلاف مقتضى ذاته وأصله .

فاذا قال الخصم : « ان العصمة الا يخلق الله في المعصوم ذنباً » فكانت ذاته مقتضية للذنب ، لزم الا يستحق مدحاً على عصمته ، اذ لا مدخل له فيها ولا ثواباً ولا عقاباً ، لأن استحقاقه ذلك عند المخالف انما بكسبه ، ولا كسب له (ح) لان الكسب انما يكون لأمر ذاتي والا لما كان منه ولا ينسب اليه . والمباشرة التي يدعونها انما تثبت لنوع ملائمة ومناسبة في ذاته ولا مطلق القبول . واذا كانت ذاته على خلاف ذلك او خالية من جهة مناسبة أو ملايمة كانت منافرة لذلك فيكون اجنبياً مما ينسبه المدعي اليه من كسب أو مباشرة ، فتكون المباشرة لذلك العمل غير مباشرة ولا كسب ، بل كمباشرة سائر ثيابه بخلاف ما لو اثبت الخاصية الذاتية ، فانه يثبت له الكسب والمباشرة اللذين تتوقف عليهما صحة التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب . هذا على أصله .

وأما على ما هو الحق والواقع ان المقتضي لاستحقاق العصمة سابق على التكليف ، بل على الولادة ، كما يرويه الخصم في ميلاد النبي صلى الله عليه وآله - من نزول الملائكة حتى ضاقت بهم الأرض والفضاء ، وطرد الشياطين عن استراق السمع من السماء بالشهب ، وانشقاق ايوان كسرى ، وخمود نيران فارس ، وغور بحيرة ساوة ، وغير ذلك . وليس هذه وما اشبهها الا آيات ومعجزات لظهور الحقيقة الربانية ، وبروز التجلي الأعظم .

وهذه الحقيقة النورانية - بتكونها وقابليتها - تقتضي تنزل الوحي وتقتضي الاستخلاف الالهي لذاتها كل ذلك قبل التكليف وقبل الوحي . ولو جاز عليها صدور الذنب لذاتها لما جاز عليها الا لكونها مقتضية لذلك لذاتها . واذا كانت كذلك لم تقتض لضده لذاتها ، ولو اقتضت الضد حينئذ لموجب غير ذاتها لم تستحق مدحاً عليه .

وقد ذكرنا سابقاً انهم يحملون كلامنا اذا قلنا : « يمتنع صدور الذنب عنهم » . على الامتناع العقلي . يعني : (عدم كونه ممكنـاً) مغالطة منهم ، أو عدم معرفة منهم بالكلام . وبينا ان المراد بكلامنا : عدم وقوع شيء من الذنوب مع القدرة عليه ، ووجود دواعي التمكن من الذنب . ولكن الخلق الالهي ، والاستعداد الرباني ، وصفاء الروح وطيب الطينة ، وتوالي الالطاف الالهية ، والتأييدات الصمدانية مستولية على دواعي الذنوب والتمكن منها ، والميل اليها ، استيلاءً مانعاً لاقتضائها لمتعلقاتها غير مستهلك لها . بل الشخص باق على حكم الاختيار .

ومرادي في اول الجواب انه انما لم يستحق المدح على عصمته لو كان كونه كذلك من الله تعالى وصنعه من غير اعتبار شيء من الشخص ... الخ .

ان الشيء المخلوق لا يكون بسيطاً كما قال الرضا عليه السلام : « ان الله لم يخلق شيئاً فرداً قائماً بذاته ، للذي أراد من الدلالة عليه » بل لا يكون الا مركباً من وجود وماهية (١) ، ومن ميل كل منهما الى الاستمداد من نوعه . وعن مقتضى الضدين نشأ الاختيار . لأنه التردد بين مقتضى الميلين . والتكليف دائر مدار الاختيار نفياً وإثباتاً ولا مناص عن هذا لاحد ، فانه لا ينكره الا منكر لوجدانه مكابر لعقله وعيانه .

فمن عرف هذا كيف يمنع ان العصمة كون الشخص بحيث يمتنع عنه الذنب بخاصية في نفسه أو بدنه ؟ مع ما بينا من الاشارة أي نوع تخلق المعصوم ، وان العصمة ثمرة تلك البنية الطاهرة . لان تلك البنية مقتضية لظهور العصمة فيها . والى هذه الاشارة في قوله تعالى : « وانك لعلى خلق عظيم » (٢) . فافهم لهذا الكلام المكرر المردد الميسر المذكر - فهل من مدكر - ؟ .

واما النقل فلقوله تعالى : « قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي »(٣) وقوله تعالى : « ولولا ان ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئاً قليلا » (٤) فان الآية الاولى تدل على ان النبي صلى الله عليه وآله مثل الامة في حق جواز صدور المعصية منه . والآية الثانية تدل على ان الله تعالى ثبّت على عدم الركون اليهم والا لركن اليهم فيكون الركون اليهم الذي هو ذنب

(١) أي من مادة وصورة ، وقد شرح المؤلف هذا الموضوع بما لا مزيد عليه في كتابه المسمى « شرح الفوائد » (صفحه ٢١٠ - ٢٥٦) .

(٢) سورة ن الآية ٥ .

(٣) سورة الكهف الآية ١١٠ .

(٤) سورة الاسراء الآية ٧٧ .

غير ممتنع » انتهى .

وجوابه : اما قوله : (قل انما انا بشر مثلكم) . فالمراد انه سبحانه اظهره لهم في صورة المماثلة ليتم لهم الانتفاع بما هو مثلهم . ولو خرج لهم على ما هو عليه لم يقدر احد من البشر أن ينظر اليه فضلا ان يكلمه أو أن ينتفع به ، وذلك كما قاله تعالى : « ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون » (١) .

يعني : انا ارسلنا اليهم ما هو مثلهم ، حتى اذا اتاهم بمعجز يشهد له صدقوه ، لأنهم مثله ، ولا يقدرون ان ياتوا بمثل ما اوتي به وحتى ينتفعوا بمخاطبته لأنه من جنسهم ولسانهم .

ولو جعله الله ملكا كما اقترحوا عليه لكان اذا اتاهم بمعجز عند الملائكة قالوا : الملائكة يقدرون على مثل هذا ، فلا يكون الله تعالى مصدقاً لك باظهار هذا المعجز ، وليس ايضاً بمعجز عند الملائكة وانما هو معجز بالنسبة الى نوعنا ، ولما قدروا ايضاً ان يتلقوا منه ، لان لسانه غير لسانهم ، وجنسه غير جنسهم .

فلو جعله الله ملكا لاقتضى اللطف بالعباد والحكمة جعله رجلا ليتم فائدة البعثة بالمماثلة ، والاتيان بالمعجزات الباهرة ينافي المماثلة كما هو الواقع . فاثبت لهم العبودية بالاقرار بما يعلمونه ، اخبرهم باني لا ادعي الاتيان بما اتيتكم به من نفسي وانما هو من الله : ـ اوحى الي ما اوحى ـ .

وليس المراد من الآية اني مثلكم يعنى مساوياً لكم في الحقيقة ، وانما الفرق بيننا بالوحي ، وانما المراد منها الاعتراف بالعبودية لدفع توهم المشركين والمنافقين عليه دعوى الربوبية .

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٠ .

واما قوله تعالى : « قالت لهم رسلهم ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده » (١) . فهو على نحو ما ذكرنا وقوله : « ولكن الله يمن . . . الخ » . مثل قوله : « يوحى الي » لانا اذا قلنا : ان العبد المعصوم يستحق التأييد والوحي والتقريب والعصمة وغير ذلك ، لا نريد ان ذلك له باصل الكون أو الامكان ، بل نريد ان الله سبحانه لا يخلق شيئاً من خلقه بمقتضى محض فعله خاصة والا لتساوت المخلوقات ، لان نسبتها اليه على السواء ، بل لا تحد ولم يحصل التعدد ،لان التعدد انما نشأ من القوابل المختلفة والمشخصات المتكثرة المتغايرة ، وانما نريد ان كل خير فهو من فضل الله وفعله على جهة الابتداء والتفضل ، الا انه يضع الأشياء على مقتضى الحكمة لا على الاهمال والعبث كما يزعمه الزاعم .

والا لزم لو كان الصنع بمقتضى محض فعله ، أو على جهة الاهمال والاتفاق والعبث ، ان يسعد الشقي ويشقى السعيد ، ويبعد القريب ويقرب البعيد ، ويخلف الوعد والوعيد ويظلم العبيد ، بمعنى انه كان منه ذلك أو يكون ، لا بمعنى انه يمكن له ويقدر عليه . فانا نعلم ونعتقد انه تعالى على كل شيء قدير ولا يعجزه شيء ، ولكن نريد انه فعل ذلك أو يفعل وتعالى عن ذلك علواً كبيراً ، قال عليه السلام : « وانما يعجل من يخاف الفوت ، وانما يحتاج الى الظلم الضعيف »

فاذا ثبت في اللطف والحكمة انه يضع الاشياء المستحقات مواضعها على قدر الاستحقاق كما هو شان المدبر الحكيم الخبير العليم ، وكما اشار اليه من قوله تعالى : « ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض

---

(١) سورة ابراهيم الآية ١٤٠ .

ولكن الله ينزل بقدر مـا يشاء انه بعباده خبير بصير » (١) . كان الشخص المخلوق لو لم يكن اهلا ، واعطاه الله من العصمة والوحي وغير ذلك ، لبغى في الأرض وادعى ما ليس له من الربوبية .

وهذا هو السر في كتمان الاسم الأعظم الأكبر عن غير أهل العصمة لأن الاسم لو وقع عند غير أهله لافسد النظام وأهلك الأنام .

فلو كانت المماثلة في الحقيقة وفي أصل الخلقة لزم ما قلناه ، ولا ينافي ما قلنا : ان كل خير فمن الله ابتداء ، فافهم . ألا ترى ان الوحي لا ينزل على الشياطين ولا المفسدين ، وانما ينزل على من هو اهل لذلك لاصل فطرته : « الله اعلم حيث يجعل رسالته » واما قوله تعالى : « ولولا ان ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئاً قليلا » (٢) . فروى لما كان يوم الفتح اخرج رسول الله صلى الله عليه وآله اصناماً من المسجد وكان ههنـا صنم على المروة وطلبت إليه قريش أن يتركه وكان صبيحاً ، فهم بتركه ثم أمر بكسره فنزلت الاية .

وكانت عادته عز وجل مع رسول الله صلى الله عليه وآله فعل ما يرفع التوهم فيه عنه ، ويحبب القلوب الى طريقته وحسن سيرته ، وكان صلى الله عليه وآله لا ينطق الا عن امر الله ، ولا يتقول شيئاً قليلا أو كثيراً على الله تعالى ، ولا يسبق فكره وقلبه ارادة الله ابداً ، وانما هو تابع لأمره في قوله وعمله وسره وعلانيته ، ولم يأمره الله تعالى بكسر ذلك الصنم ولا اخراجه .

وقد اعلمه الله حقايق الأشياء واطلعه على اسرار الخليقة ، ومما اراه الله تعالى ان الأشياء مرهونة باوقاتها ، فلم يأمره الله بكسره ولا

(١) سورة الشورى الاية ٢٧ .

(٢) سورة الاسراء الاية ٧٧ .

باخراجه . انتظر نزول مراد الله فيه ، فهم بتركه حتى ينزل مراد الله تعالى فيه ، ثم أمر بكسره فكسره .

وقوله : « ولولا ان ثبتناك . . » الاية ، يراد منه ان تركه الصنم انتظاراً لمراد الله لم يكن قبل سؤال قريش ليعلم الناس انه تركه انتظاراً لأمر الله . وانما كان سؤالهم قبل الترك . فاذا تركه بعد سؤالهم علم الناس انه صلى الله عليه وآله اطاعهم في الجملة وحصل منه ركون ما اليهم .

فبادر سبحانه بأمره لنبيه صلى الله عليه وآله قبل ان يحصل عند الناس انه حصل منه ميل ، لان الناس لا يعلمون ما في قلبه وانما يعرفون ما ظهر من فعله . فليس همه بتركه اجابة لهم ، وانما لانتظار أمر الله ، وهو صلى الله عليه وآله لا يسبقه بالقول وهو بأمره يعمل ولو اظهر هذا المعنى لما قبله الناس ، فخاطبه بخطاب غيره ، لان هذه الاية نزلت من قبيل : اياك اعني واسمعي ياجارة .

فقوله : ولو لا ان ثبتناك ـ يعني بان امرناك بكسره ـ لقد كدت تركن اليهم شيئاً قليلا ـ يعني لو لا ان ثبتنا ما يظهر من فعلك على ظاهر الصواب لقد كان يظن بسبب تركك انك ركنت اليهم شيئاً قليلا ولو فعلت ذلك مع ما قربناك وعلمناك ان الركون اليهم شرك ، مثل قوله : (لئن اشركت ليحبطن عملك) . وأيدناك حتى لا تخشى احداً الا الله . وقويناك على من عاداك ـ لاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ـ أي ضعف عذاب الحيوة في الدنيا وضعف عذاب الممات في الاخرة

ولما كان الخطاب له والمقصود غيره ، قال ـ لما نزلت هذه الاية تنبيها للغير وتعليما لهم ، بالانقطاع الى الله سبحانه والبراءة من الحول والقوة ـ قال : « اللهم لا تكلني الى نفسي طرفة عين ابداً » .

قال في الكشاف في تفسير هذه الاية : ولولا ان ثبتناك . . . الاية قال : وهذا تهييج من الله له وفضل تثبيت ، وفي ذلك لطف للمؤمنين .

وقال بعد قوله « اذا لاذقناك . . . » الاية : وفي ذكر الكيدودة دليل على ان القبيح يعظم قبحه بمقدار عظم شان فاعله وارتفاع منزلته ومن ثم استعظم مشائخ العدل والتوحيد نسبة المجبرة القبائح الى الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً ، وفيه دليل على ان ادنى مداهنــة للغواة مضادة لله وخروج من ولايته وسبب موجب لغضبه ونكاله . . . الخ ، انتهى .

اقول : الأمر كما قال ، وهو يدل على تنزه مقام النبوة عن ادنى ما فيه نوع وهن ، ولقد وردت الروايات المتعددة ان هذه الاية ومـا اشبهها مما فيه شائبة عتاب له صلى الله عليه وآله انما نزلت : بايـاك اعني واسمعي ياجـارة ، لانه لما كان المعني بها وامثالها الامة ، خاطب بها نبيه صلى الله عليه وآله والمعنى لامته ، وانما قال تعالى : « ضعف الحيوة وضعف الممـات » والمعنى لغيره ، ولا يكون الضعف الا اذا كان المعنى له . لان الخطاب لمـا توجه له ، ذكر له حكم نفسه تشديداً في التخويف ولطفاً في التكليف ، فيقول من دونه : اذا كان هذا حاله لو ركن اليهم شيئاً قليلا مع شرفه وقربه من ربه وخلق الاشياء كلها له فكيف حال من سواه ؟ فيكون لطفاً في التكليف .

خاتمة

اعلم وفقك الله انه قد سألني بعض السادات الاجلاء عن مسألة اشتهرت عن المخالفين ، اوردت على الامامية في اعتقادهم وجوب عصمة الامام ، وعدم جواز خلو الزمان من المعصوم مع خلوه الان من المعصوم ، والاكتفاء بالاخذ من علمائهم مع عدم عصمتهم ، وجواز ذلك ينافي اعتقادهم عدم جواز خلو الزمان من المعصوم ؟

فكتبت جوابه ، فاحببت ان الحقه بهذه المسألة ليكون خاتمة له .

وصورة السؤال :

« ما حاجة المكلفين الى عصمة المعصوم عليه السلام ؟ ويتفرع عليه انه ان كانت الحاجة الى ذلك للامن من الخطأ في التبليغ الى المكلفين ليعبدوا ربهم باليقين لانه لا يعبد بالشك والتخمين اذا أمكن عبادته باليقين الصرف ، لا يقبلها على حرف . ولزم عدم جواز خلو الزمان في كل آن من معصوم ظاهر يتلقون عنه النواهي والأوامر ، لأن ذلك لطف في التكليف ورأفة عند التعريف ، ولزم عدم جواز الاخذ من غير المعصوم للعلة المذكورة ، وهذا خلاف الواقع في هذا الزمان ووقوع ذلك مع اعتقاد انه تعالى لا يخل بواجب في الحكمة دليل على عدم احتياجهم الى متصف بالعصمة ، وثبوت ذلك دليل على جواز الخطأ والغفلة على الوسائط بين الله وبين خلقه المستلزم لهدم بنيان مثبتها وتزعزع اركان مدعيها » .

الجواب :

اعلم ان جواب هذه المسألة المشكلة ، مع جميع ما يتفرع عليها يتوقف على تقديم اشارة الى كلمات ينكشف بها لاولى الالباب صريح الجواب :

فأقول ومن الله الهام الصواب واليه المرجع والمآب :

اعلم ان الله سبحانه لما كان كنهه تفريقاً بينه وبين خلقه ، وغيوره تحديد لما سواه . كان لا يعلم احد كيف هو في سر ولا علانية الا بما دل على ذاته بذاته ، ولا يعرفه احد الا بما تعرف به اليه ، فهو الدليل والمدلول عليه ، وكل ما وصلت اليه الافهام وحامت حوله الأوهام فهو مثلها مردود عليها .

وحيث أحب من عباده ان يعرفوه ، وطلب منهم ان يعبدوه ، تأصيلا للرحمة ، واسباغاً للنعمة ، وكانوا لا يعرفون ما يليق بعز جلاله وانما يعرفون ما يليق بهم .

وجب في الحكمة أن يبعث اليهم روحاً خميصة من أمره ، وان يلبسه قالباً من بشريتهم ليجانسهم ويؤانسهم بظاهره ، كاملا قوياً في باطنه . يقدر على التلقي والتعريف الالهي . تاماً قوياً في ظاهره ، يقدر على ترجمة التعريف بلسانهم قال تعالى : « ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلا » . وقال تعالى : « وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم » (١) .

والمراد بوجوب ذلك في الحكمة وجوبه في عالم الامكان والحدوث ومعناه : لا يجري الامكان الا على مقتضى الحكمة ، ولا يخرج الموجود الحادث في كل رتبة من تطوراته الا مبيناً مشروحاً على اكمل وجه في البيان في كل رتبة بحسبها . فما بطن خفي ظاهراً بيانه ، وما ظهر

(١) سورة ابراهيم الآية ٥ .

استعلن برهانه .

وحيث كان ذلك التعريف الذي هو مبدء التكليف سبباً وسبيلا بين مختلفين في كل جهة ، من كل جهة ، لما لوحنا لك ان الوجوب بخلاف الحدوث ، ولا نريد انه بعكسه فيعرف بضده اذ لا ضد له . فان الحرارة تعرف بالبرودة والرطوبة باليبوسة ، على انه لو كان كذلك لم يكن عنه شيء منه . بل نريد انها ليست كمثله ، اذ لا ندّ له فيكون في عزه وغناه مشاركاً ، وفي ذاته وصفاته وافعاله مماثلا (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) .

وكان الترجمان والواسطة بين المختلفين ، موافقاً بجهته العليا للتكليف ومبدئه وتلقيه ، وبجهته السفلى للتبليغ والتعريف ، وكان ذلك التكليف على ما هم عليه ومذكورون به في المشية . فجرى هناك بذكرهم على ما لا يعرفونه من انه انفسهم هنا ، لانه في الحقيقة ثناء على من لا يعرفونه الا بما وصف لهم نفسه على لسان الترجمان .

وجب في الحكمة ان تعتبر عصمة الترجمان في التبليغ ، اذ لو جاز عليه الخطأ لجاز ان يكون فيما بلّغ غير ما أمر به ، وهو غير ما يراد منهم . فلا يجب قبول شيء من قوله . لأنه اذا جاز في مسألة جاز في اخرى ، فاما ان يلزم من ذلك قول البراهمة (١) أو يرتفع التكليف

(١) البراهمة : وهم طائفة في الهند انكروا نبوة الأنبياء بعد الأقرار بوجود صانع للعالم ، واعتمدوا في ذلك على ما توهموه فقالوا : كلما يعرف بالعقل فلا يحتاج فيه الى شيء ، وكل ما لا يكون للعقل اليه طريق فهو غير معقول ولا يكون مراداً . ودعوى النبوة غير معقولة اصلا وهؤلاء كافرون كفر جحود ، لأنه يلزم من انكار الواسطة انكار المبدأ والأصل في ذلك ان الواسطة في الحقيقة فعل المبدء . . . فمنكر الواسطة =

اذ لا فرق حينئذ بينهم وبينه .

وقد ثبت بطلان قول البراهمة ، وثبت بقاء التكليف ، وبه دار الفلك . فثبتت الحاجة الى عصمة الترجمان عن الله تعالى .

ثم لما كان مقتضى القدر والقضاء الالهين الجاريين على مقتضى الحكمة في ايجاد الموجودات عدم بقاء هذا الترجمان الى انقضاء وقت التكليف لسبب يطول ببيانه الكلام . وكانت الأوامر والنواهي المتعلقتان بافعال المكلفين غير محصورة لكثرتها لتجدد الحوادث والوقائع ما دام التكليف باقياً .

وجب في الحكمة ان يكون لها حافظ عن التغيير والتبديل ، والتلف بسهو أو نسيان ، أو جهل ، أو موت ، أو غير ذلك . ومن كان كذلك وجب ان يعتبر فيه ما يعتبر في الترجمان من الحفظ والفهم وقوة الباطن في التحمل والتلقي عنه . لأنه يأخذ عنه بالجهة التي أخذ بها الترجمان عن الله تعالى ، وقوة الظاهر في الأداء والعصمة للامن من الخطأ والاخلال بالواجب كما ذكر في الترجمان ، وذلك لأن الترجمان لما وجب عليه ان يلقيها الى الحافظ لئلا يضيع من في الأصلاب والأرحام ، ويرتفع التكليف ، وكانت لا تنحصر بالعد ولا يضبطها حد ، وجب عليه أن يلقيها اصولا وقواعد كما القيت اليه كذلك في جوامع الكلم الى الحافظ وقد فعل .

ولهذا قال الحافظ لما سئل عما اوعز اليه حين ناجاه طويلا ، قال : « علمني الف باب من العلم ينفتح لي من كل باب الف باب » . وكذلك

= منكر للصنع . ومنكر الصنع منكر للصانع تعالى وهو كافر ايضاً كفر جحود . (راجع كتاب جوامع الكلم المجلد الثاني صفحة ٦٢ للمؤلف المطبوع سنة ١٢٧٦ هـ) .

ما اشتمل عليه الجفر والجامعة ، والغابر ، والمزبور ، ومصحف فاطمة عليها السلام ونور ليلة القدر ، وعمود النور ، والاسم الأكبر ، وغير ذلك مما كتبه عنه باملائه . وكلها اصول وضوابط تنطبق على افراد من المسائل لا تكاد تتناهى .

واخراجها من اكمام غيب الضوابط والكليات على طبق الواقع لا يمكن الا بتلك القوة الالهية مع العصمة ، وتسديد الملك المحدث ، والا جاز عليه التغيير والتبديل ، فلا يكون حافظاً . ولا يجب الاخذ عنه كما مر في الترجمان حرفاً بحرف ، لان تفصيل تلك الجمل على طبق مراد الله الذي هو حكم الله في نفس الأمر ليس في وسع البشر ليستغني عن الكشف الرباني الملابس للعصمة .

وهكذا حكم كل مستحفظ بعد مستحفظ . وهذه سنة الله التي قد خلت في عباده فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا ، وفي اخبارنا ذلك ، وفي اخبارهم .

فمنه ما رواه ابو ليث الواقدي عن النبي صلى الله عليه وآله في غزوة اوطاس قال صلى الله عليه وآله : « لتركبن سنن من كان قبلكم حذوا النعل بالنعل ، حتى لو سلكوا حجر ضب لسلكتموه » الحديث .

وكانت الأنبياء مع اوصيائهم على هذه السنن منذ اهبط الله آدم عليه السلام الى زمان نبينا صلى الله عليه وآله . حتى امره الله ان يخبر عن نفسه بجرية على تلك السنن فقال : « قل ما كنت بدعاً من الرسل » (١) . فكانت الحجة لله على عباده قائمة من العقول والرسل قبل الخلق ومع الخلق ، وبعد الخلق (٢) اذ في كل وقت لا يخلو العالم

(١) سورة الاحقاف الآية ٨ .

(٢) عن سلمان الفارسي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه (وآله) -

من غوث هو محل نظر الله من العالم . وهو المستحفظ المشار اليه .

واما في هذا الزمان فانا انما لم نشترط العصمة في كل واحد من العلماء الذين هم وسائط بين الرعية والراعين ، كما اشار اليه تعالى بتأويل قوله : « وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة » (١) . والقرى الظاهرة هم العلماء على احد التأويلين .

لأنهم لا يراد منهم التلقي عن الله وتفصيل المجمل على طبق مراد الله في نفس الأمر كما في الترجمان والحافظ . وانما يراد منهم نقل ما فصل لهم ، وحمل ما وصل اليهم . وان كانوا يستنبطون الأحكام من كلام الترجمان والحافظ المنقول اليهم بالنقل المعتبر . لان افهامهم تدور مدارهما وتحوم حول كلامهما لتحصيل ما قصداه . فافهامهم محبوسة على ما هو مرادهما بحسب ما يفهمون . لم يطلبوا غير ما أرادا بكل ما يقدرون عليه ليتبعوهما في هذا . قد قصروا نظرهم في اتباعهما .

فاغنى وجود العصمة في المتبوع والأصل عن وجودها في التابع والفرع . فان ذلك اذا كان محفوظاً مفصلا عند المتبوع لا يضر تجويز خطأ التابع ، لانه اذا اخطأ واحد منهم لم يخطأ غيره ، فلم يخرج عن مستقره .

نعم يشترط حصول اثرها ، اعني اصابة الواقع في المجموع وهو

- يقول : « كنت انا وعلي نوراً بين يدي الله تعالى قبل ان يخلق آدم عليه السلام . . . الخ » (الرياض النظرة الجزء الثاني صفحة ١٦٤) وقال : خرجه احمد في المناقب . . . وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (ج ١ ص ٢٣٥) نقلا عن ابن عساكر في تاريخه (راجع كتاب فضائل الخمسة من الصحاح الستة ج ١ ص ١٦٨) .

(١) سورة سبأ الآية ١٧ .

قطعي الحصول ، لأنهم قد حصروا بعقولهم جميع ما يحتمله كلامهما على ما ضبطاه لهم من الاصول ، فلم يخرج مرادهما عن اقوالهم . وقد نص الترجمان على هذا بقوله : « لا تزال طائفة من امتي على الحق حتى تقوم الساعة » . كما يشترط حصولها اي (العصمة) في المستحفظ لاتحاده

والأصل في ذلك ، اعني الاكتفاء بالتكليف المنقول المفصل من دون اعتبار العصمة في هذا الحامل ، انه وان كان مفصلا ومفرعاً ، الا انه طالب لمراد المستحفظ من الجهة الجامعة بينهما ، وهي جهة البشرية التي قلنا انها جهة المجانسة والمؤانسة ، لانهم يعرفون احكامها ، بخلاف الجهة العليا من المستحفظ التي لا يعرفون احكامها ، فان شرط قبول التكليف بما لا يعرفون وجود العصمة ليلتزموا بأحكامها .

فلاجل ما قررنا اشترطنا وجود العصمة في التلقي من جهة الوحي لئلا يجوز عليه تلقي ما لا يفهم وما لا يراد منه . وفي الاداء والتبليغ لئلا يجوز عليه تبليغ ما لا يراد منه من تفصيل ذلك المجمل ، اذ لا ، يعرف تفصيلها غيره . فيريد غير المراد . ولو كنا نعرف تفصيلها لم نشترط فيه لها (العصمة) لانا نقومه اذا اعوج ونسدده اذا زاغ . ولم نشترط ذلك في تلقي ما فصله الحافظ لما قلنا من انا نعرف احكام جهتنا ، وهو انما فصلها لنا على ما نفهم ، ولأنه مسدد لنا كما قال الصادق عليه السلام : « ان الأرض لا تخلو من حجة كيما ان زاد المؤمنون ردهم وان نقصوا اتمه لهم » . هذا مع حفظه اصله .

على ان الدليل القاطع قد قام على وجود المستحفظ في هذا الزمان لما قلنا ان العالم لا يجوز ان يخلو من قطب وغوث ، هو محل نظر الله من العالم : والأخبار المتواترة تعني بذلك ، وان كان مستتراً بعينه فان نور وجوده في قلوب شيعته .

ولقد ورد في الاثر المعتبر : « انهم ينتفعون في غيبته بوجوده كما ينتفع الناس بضوء الشمس اذا غيّبها السحاب » .

يعني : انه في غيبته كالشمس اذا غيبها السحاب ، فان النهـــار موجود لوجود ضيائها ولو لم تكن موجودة لم يوجد ضياء النهار عـادة فعلى هذا لم يستغن عن العصمة اما بعينها وضيائها كما في الترجمـان والمستحفظ ، واما بضيائها كمـا في العلماء الاخذين عنه ، ولو فقدت اصلا فقد الادراك المجزي لعدم النور اصلا ، « ومن لم يجعل الله له نوراً فماله من نور » .

وكتب العبد المسكين احمد بن زين الدين والحمد لله رب العالمين هذا آخر ما حضر اثباته من كتابة المسألة الاولى مما امرنا بكتابته...

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين .

فهارس الكتاب



١ ـ فهرس مطالب الكتاب

الصفحة

(١) شرح الطوالع : كتاب (الطوالع) مؤلفه القاضي عبد الله ابن عمر (البيضاوي) .

الشارح : هو البرهان عبيد الله بن محمد العبيدلي الشريف الفرغاني قاضي تبريز العبري . مخطوط في مكتبة الامام امير المؤمنين (عليه السلام) العامة في النجف الأشرف .

٣ - فهرس الفرق والطوائف

---

(١) العدلية : هم الشيعة والمعتزلة لان كل منهما قائل بـ (العدل)

(٢) الاصول التي تجمع المعتزلة خمسة :

(١) التوحيد (٢) العدل (٣) الوعد والوعيد (٤) المنزلة بين المنزلتين (٥) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .